

العنوان | سامي حسنان

د. منار الشوربيجي



أصوات أوباما الثالثة

العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود



أصوات أوباما الثلاثة

العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

أصوات أو بما الثلاثة

العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

الدكتورة

منار الشوربجي

٢٠٠٩ يوليو



الطبعة الأولى

م ٢٠٠٩ / هـ ١٤٣٠

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع : ١٥٣٩٠ / ٢٠٠٩

I.S.B.N. 978 - 977 - 361 - 693 - 0

سفير الدولية للنشر

١٦ ش محمد عز العرب من ش قصر العيني - ص . ب : ٤٢٥ الدقى - القاهرة

تلفون : +٢٠٢-٢٥٢٢٩٩٠٢ فاكس : +٢٠٢-٢٥٢٢٩٥٠٥

E-Mail: safeer@safeerinternational.com - Web Site: www.safeer.com.eg

المعرض الدائم

٤٨ ش أحمد عرابى المهندين

تلفون : +٢٠٢-٣٣٠٤٩٤٠٣

مقدمة

قبل أن يكمل أوباما دقائق قليلة في إلقاء خطابه، هتف الفنان المعروف شريف منير بالإنجليزية قائلاً: «أحبك يا أوباما». وما هي إلا دقائق قليلة أخرى حتى هتف شاب آخر الهتاف نفسه، فأجاب الرئيس الأمريكي على الفور وفي وقار «شكراً». وما إن انتهى الرجل من إلقاء الخطاب حتى حول الشباب الذي كان يحتل الشرفات العليا للقاعة ما قاله شريف منير إلى هتاف ذي وقع موسيقى «نحن نحبك»، فلوح لهم أوباما كثيراً قبل أن يغادر القاعة. وطوال الخطاب، كان أوباما كلما ذكر كلمة طيبة في حق الحضارة الإسلامية أو اقتبس من القرآن ضجت القاعة بالتصفيق.

تلك اللقطات السريعة لا تجسّد فقط نوع التفاعل الذي دار في القاعة بين أوباما وجمهوره المباشر وإنما تحكي أيضاً الكثير عن أوباما نفسه وعننا نحن المصريين.

فالفنان شريف منير هتف بحبه لأوباما قبل أن يعرف ما سوف يقوله الرجل عن القضايا التي تتعلق بمصالحتنا. فقد تفاعل هو والشباب بل والكثيرون غيرهم في القاعة مع كارزما أوباما التي لا يمكن إنكارها. أما أوباما البرجماتي، فلم ينشأ أن يتجاهل التحية العاطفية ولكن رده كان منضبطاً ومحسوباً. فلم يكن من الممكن أن يقول مثلاً: «وأنا أيضاً أحبكم» كما يفعل في أمريكا حين يتلقى مثل تلك العبارات وإلا قامت الدنيا ولم تقعده فـ «بلا ده».

والحقيقة أن كارزما أوباما آسرة فعلاً. لكنني كمصرية - تعز بجمال عبد الناصر زعيماً مصرياً تمنع بملكات كارزمية ولكن تعى تماماً ما له وما عليه - أدرك تماماً أن للإنجرااف الجماهيري بفعل الكارزما مخاطره.

لكن كارزما أوباما صاحبها أيضاً - من كان على استعداد لأن يتلقى غيرها - برأجماتيته الشديدة. فهو جاء أصلاً إلى القاهرة لإلقاء ذلك الخطاب؛ لأنه يؤمن تماماً بأن سياسة بلاده تجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على روؤية مختلفة. بعبارة أخرى، جاء أوباما إلى القاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة أمريكا ولا شيء غيرها. ورغم الكثير مما كتب عن أوباما «الطيب» فإن الرجل لم يأت ليمنح هدايا مجانية لأحد ولم يقل كلمة واحدة مما قال إلا لأنه يؤمن بأنها تصب مباشرة في مصلحة بلاده. ومن ثم فإن السؤال المهم لا بد وأن يرتبط بطبيعة الفعل العربي دفاعاً عن مصالحتنا التي لن يحميها غيرنا.

ولا أخفى سرًا أتنى كت أشعر بالحيرة كلما ضجت القاعة بالتصفيق متى اقتبس أو باما من القرآن أو أتنى على الحضارة الإسلامية. و كنت أسأل نفسى في كل مرة، منذ متى يصفق المسلمون حين يسمعون القرآن؟! بل أنه فضلاً عن أتنا لسنا في حاجة لتأكيد من أحد على عظمة الإسلام وحضارته، فإن مشكلتنا مع أمريكا ليست ثقافية ولا دينية وإنما هي مشكلة سياسية في المقام الأول تتعلق «بالسياسة» الأمريكية تجاه دول العالم العربي والإسلامي. تفسيرى الوحيد لما حدث هو أنه مرة أخرى رد فعل عاطفى يجسد حال أمة تعانى الوهن فقدت الثقة فى ذاتها الحضارية ومن ثم صار يسعدها كثيراً أى إطراء من الخواجات.

ولعل تلك الصور هي المفتاح الذى يمكن من خلاله التعامل مع أغلب ردود الأفعال التي تناولت خطاب أو باما. فنحن إذا قرأنا الخطاب بالطريقة العاطفية نفسها التي استقبلنا بها الرجل في القاهرة فسوف نخرج بالضرورة بنتيجة إما إيجابية للغاية أو سلبية للغاية. أما إذا قرأناه كخطاب سياسي ألقاه رئيس أمريكي انتخبه الأمريكيون ليحقق مصالحهم فستكون القراءة جد مختلفة. وبالفعل كانت أغلب التعليقات على خطاب أو باما مفرطة في سلبيتها أو إيجابيتها. وبين أو باما «المنتظر» وأوباما «الذى جاء ليلبسنا العمامة ويضحك علينا^(١)» ندرت التعليقات التي تعاملت مع الحدث من خلال رؤية مركبة ترى فيه إيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته. المثير للتأمل فعلاً هو أن ذلك النوع من القراءة الذي رأى خطاب أو باما كله سلبياً أو كله إيجابياً

استخدم في الواقع المنطق نفسه الذي كرهناه في بوش. لماذا إذن انزعجنا بشدة من صيغة «معنا أو ضدنا» التي تبناها بوش طالما نحن على استعداد للتعامل بنفس منطق الأبيض والأسود مع خلفه؟! والسؤال الأهم هو هل توجد مساحة بين أو باما المنقذ وأوباما الذي يضحك علينا؟ وما المانع من أن يكون أوباما رئيساً يحقق مصلحة بلاده ولكنه قدم رؤية لتلك المصلحة يمكن – إذا ما أحسن استثمارها والتفاعل معها – تحقيقُ الكثير من مصالحنا؟

ومن المهم في البداية أن نفرق بين تحليل الخطاب نفسه وبين ما سوف يأتي بعده من أفعال. فالأفعال المتعلقة بمنطقتنا العربية هي نتاج عمل عدد من الفاعلين أولهم نحن العرب، بل سوف تتوقف ترجمة ما جاء في الخطاب إلى فعل على حركة كل الأطراف الفاعلة وقدرة كل منهم على حماية مصالحه. ومن هنا فلا يجوز الحديث عن خطاب أو باما و كانوا أممًا مفعول بها تنتظر منه تغيير الخطاب ثم تغيير الفعل ونحن في مقاعد المترفين لا الفاعلين. فأوباما رئيس الولايات المتحدة لن «يفعل» إلا ما يخدم مصالح بلاده لا مصالحنا. وعلى ذلك، لا يجوز عند تناول الخطاب الذي ألقى في القاهرة أن نسأل الأسئلة الخطأ. فالأسئلة التي ينبغي أن تطرح ليست من نوع ذلك الذي يسأل عن الفارق بين القول والفعل، وإنما هي أسئلة تتعلق بالخطاب نفسه. وهي في ظني أسئلة ثلاثة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً: الأول يسأل عما إذا كان الخطاب يمثل في مفرداته ومضمونه ومنطقه وتوجهاته تحولاً ما. والثانى يسعى للوقوف على طبيعة ذلك التحول إن وجد. أما السؤال الثالث فهو مبني على إجابة

الاثنين. فإذا كان الخطاب – كله أو بعضه – يمثل تحولاً إيجابياً يصبح السؤال الأهم على الإطلاق هو ما الذي يمكن أن نفعله نحن من أجل أن تتحول تلك الإيجابية من القول إلى الفعل؟

ولايجوز في الحقيقة الاقتراب من خطاب أوباما بالبحث والتحليل بشكل مقطوع الصلة عن سياقه السياسي والتاريخي. ومن هنا فإن هناك عدداً من الاعتبارات المهمة التي ينبغي أن تظل في الخلفية عند تناول هذا الخطاب.

أولاً: إن الذي يلقى الخطاب هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى التي صارت إمبراطورية وستظل كذلك في عهد أوباما وعهد من بعده لفترة ليست بقصيرة. فالطابع الإمبراطوري للسياسة الأمريكية لم يختف بتولي أوباما. وهو لا يستطيع – حتى لو أراد – أن يفكك تلك الإمبراطورية التي تم مأسستها عبر عقود طويلة – هكذا بين ليلة وضحاها. ولا يجوز في الواقع أن تتوقع أن يحدث تحولاً راديكالياً في كل مناحي السياسة الخارجية الأمريكية. فطبيعة العملية السياسية في واشنطن تجعل التغيير تدريجياً وبطيناً وعادة ما يكون في شكل تحولات صغيرة تراكمية تحدث أثراً واضحاً على المدى الطويل نسبياً. ومن هنا فإن السؤال لا يكون حول ما إذا كان أوباما سيحدث تحولات راديكالية في سياسة بلاده الخارجية وإنما ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أنه يسعى بالفعل لأن يبني تراكماً عبر سلسلة من التحولات الصغيرة التي تؤدي مع الوقت لتحولات مهمة. ويكون السؤال

أيضاً حول الطريقة التي يدير بها أوباما الإمبراطورية وما إذا كانت توجهات إدارته تجعلها أقل عسكرة واستخداماً للقوة الغاشمة.

ثانياً: إن الرئيس الذي ألقى خطاب القاهرة تولى الحكم في لحظة تعانى فيها بلاده من أزمة طاحنة لا تمثل فقط في الأزمة الاقتصادية، وإنما في نتائج سياسات كارثية اتبعها سلفه أدت إلى عداء واضح للسياسة الأمريكية في الخارج وإلى تقويض منظم للأسس الجوهرية التي قامت عليها الديمقراطية الأمريكية نفسها في الداخل. ومن هنا صار أوباما يحمل إرثاً ثقيلاً يتطلب تفكيك تلك السياسات التي تم مؤسستها في الواقع على مدار أعوام شمانية. وخطاب القاهرة كان أحد أدوات الرئيس الجديد لتفكيك الإرث الكارثي لبوش في التعامل مع العالم العربي والإسلامي.

ثالثاً: لا يخفى على القارئ الفطن أن أوباما جاء يخاطب العالم الإسلامي وأمتنا تمر بلحظات عصيبة من الانقسام والتردى، وهو الأمر الذي يتحتم أخذها في الحسبان عند تقييم رسالة أي مسئول أجنبي. فكلما ضعفت أمة صار من الأسهل على من لا ينتمون لها غض الطرف عن مصالحها. ومن هنا فإذا ما أخذ مسئول أجنبي بعض تلك المصالح في عين الاعتبار لأنه يحقق مصلحة أكيدة لبلاده كان ذلك تحولاً لا بد من تشجيعه والسعى لدفعه للأمام لا التقليل من شأنه وتعطيله.

رابعاً: حين يتحدث الرئيس الأمريكي موجهاً خطابه لغير الأميركيين أيَا كانوا فإنه يتحدث وعينه لا تbarح وطنه. فالأمريكيون هم الذين انتخبوه

وهم الذين يحددون مستقبله السياسي، ومن ثم فإنه يصوغ عباراته ويختار مفراداته وعينه لا تبرح الداخل الأمريكي. فكل كلمة يقولها – بالذات خارج الأرض الأمريكية – لها تكلفة سياسية داخلية. ومن هنا لا يجوز التعامل مع ما قاله أوباما في جامعة القاهرة دون أن نضعه في ميزان التكلفة السياسية التي يدفعها الرجل داخل بلاده.

وبناء على هذه المعطيات تسعى هذه الدراسة لتحليل خطاب أوباما، وهي في ذلك تقدم أطروحة محددة مؤداتها أنه لا يجوز تناول خطاب أوباما منطق الأبيض والأسود، بمعنى أن «كله» شر أو «كله» خير. فالخطاب انطوى على سلبيات تتعلق بالطابع الإمبراطوري في العراق وأفغانستان ولكنه انطوى أيضاً على إيجابيات كثيرة لا بد من الاستفادة منها، إذ ليس من مصلحتنا نحن العرب تجاهلها أو التقليل من شأنها لأن مثل هذا التجاهل يعطل فرص تطويرها.

والحقيقة أن الموضوعية تقتضي – عند تقديم اجتهاد بعينه في فهم خطاب أوباما – أن يناقش الباحث الاجتهدات الأخرى التي يختلف معها ويسعى لتقديم اجتهاده في إطارها. وقد ارتأيت أيضاً أنه من الناحية العملية يستحيل تقديم تحليل بعينه لخطاب أوباما دون الاشتباك فكريًا مع أهم الأفكار التي قيلت تعليقاً عليه. ففضلاً عن أنها أفكار مهمة تستحق المناقشة في ذاتها، فقد تم تداولها على نطاق واسع فشكلت هي وردود الأفعال التي نتجت عنها المناخ العام الذي يتم فيه مناقشة العلاقة بين أمريكا والعالم العربي والإسلامي بعد خطاب أوباما.

وعلى ذلك تنقسم الدراسة إلى أجزاء ثلاثة: الأول: يقدم تحليلاً لخطاب أوبياما، والثاني: يناقش أهم الأفكار التي قيلت في تحليله وتختلف معها الباحثة. والهدف هو تفكيك الموضوع وضبط المسألة على نحو يتيح للقارئ أكبر قدر من المعلومات. أما الجزء الثالث فيهدف للوقوف على ما يمكن عمله بناء على التحليل المقدم في الجزأين الأول والثاني. بعبارة أخرى، فإن الجزء الأول من الدراسة يقدم اجتهاداً في تحليل الخطاب بينما يقدم الجزء الثاني اشتباكاً فكريًا مع الاجتهادات الأخرى. ويظل للقارئ—بعد الاطلاع على ما ورد في الجزأين—أن يخرج بنتيجة مختلفة عن الاثنين! ثم تبني الدراسة في الجزء الثالث على ما ورد في هذين الجزأين اجتهادات للتعامل مع الواقع الجديد.

* * *

أولاً : قراءة في الخطاب

يمكن تقسيم التعامل مع خطاب أوباما إلى محورين: الأول: يتناول الرؤية العامة التي يقدمها الخطاب للعلاقة بالعالم الإسلامي، والثاني: يتناول تفاصيل القضايا المختلفة.

١- الرؤية الكلية: «أنتم المشكلة»؟

من المهم الإشارة إلى أن ما حدث في عهد بوش لم يكن مجرد تحول في السياسة الخارجية الأمريكية ولا مجرد انحراف نحو اليمين بفعل وجود رئيس وكونجرس جمهوريين. فما حدث كان في الواقع انقلاباً مس الأسس التي قامت عليها تلك السياسة بل وجوهر عملية صنعها. وقد طال الانقلاب الأفكار ولغة الخطاب مثلاً طال الأولويات والأجندة. ومن بين الأمور المهمة التي نجح فيها المحافظون الجدد في عهد بوش هي أنه تمكنا من تغيير منطق الخطاب العام ومفرداته بشأن العالم العربي والإسلامي. فقد

تبني الخطاب الرسمي لإدارة بوش منطقاً صنعته عتاة الصهاينة الأميركيين والإسرائيليين ويقوم على فكرة محددة مؤداها أن المشكلة في هذه المنطقة من العالم ليست الاحتلال ولا نهب الأرض وتشريد أهلها، فتلك ذريعة تستخدمها النظم العربية لصرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية. فالمشكلة تكمن في مجتمعاتنا ذاتها وجوهرها أن هذه المجتمعات تعانى من القهر والقمع والعنوز والتخلف الأمر الذى جعلها مصدرًا لتفريح الإرهاب والخذلان على المجتمعات المتقدمة ومنها طبعاً الولايات المتحدة. ومن هنا فإن الخطاب الأميركي الموجه للعالم العربي والإسلامي بعد أحداث سبتمبر كان لسان حاله يقول: «أنتم المشكلة.. ابحتوا داخل مجتمعاتكم عن أسباب توتر علاقتكم بنا فهي نفسها أسباب فشلكم». بعبارة أخرى، فالولايات المتحدة، وفق هذا المنطق، بريئة تماماً وليس مسؤولة بحال عن أسباب التوتر بينها وبين العالم العربي والإسلامي. فهي كلها أسباب يُسأل عنها العرب والمسلمون، وهي تكمن في مجتمعاتهم التي هي المسؤولة عن تفريح التطرف^(٢)! وعلى ذلك، فإن كراهية العرب والمسلمين لأمريكا - هكذا بالطلاق - سببها ببساطة أنهم يكرهون قيم الحرية والعدل والمساواة التي هي قيم «أمريكية»!

وفضلاً عن التدليس والعنصرية الواضحة فإن خطورة مثل هذا النوع من الخطاب تمثل في أنه كان يرسّب لدى العقل الجمعي الأميركي صورة عن هذه المنطقة من العالم تعطى لصانع القرار شيئاً على بياض للعدوان دون حاجة لإقناع الرأي العام. ففي بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية

لا يعرف فيه المواطن الأمريكي العادى شيئاً عما يدور في العالم ناهيك عما يدور خارج مدینته الصغيرة، يصبح تطويع الرأى العام (غير المهتم) سهلاً عبر إنتاج خطاب كهذا التبرير استخدام القوة الغاشمة.

ومن هنا فإنه لا يمكن قراءة خطاب أوباما دون أن يلحظ المرء التحول المهم في هذا الصدد. فقد قدم الرجل رؤية مغايرة لأسباب التوتر بين بلاده والعالم الإسلامي ابتدعت تماماً عن تلك الأفكار الفجة التي نجح المحافظون الجدد في ترويجها. فهو اعترف أولاً بأن للتوتر بين العالم الإسلامي والغرب جذوراً تاريخية فذكر الحروب الصليبية ثم «الاستعمار الذي حرم الكثير من المسلمين من الحقوق والفرص»، ثم الحرب الباردة التي كثيراً ما عوكلت في زمنها البلدان ذات الأغلبية المسلمة في إطار «حروب بالوكالة دون اعتبار لطموحاتها». وبعد أن ذكر أوباما تأثير العولمة الذي جعل بعض المسلمين ينظرون للغرب باعتباره معادياً للتقاليد الإسلامية، أشار إلى «المتطرفين الذين يستخدمون العنف» فوصفهم بأنهم أقلية صغيرة ولكن مؤثرة حملها مسؤولية أحداث سبتمبر وما جرى بعدها^(٣).

ولا شك أن تلك الصيغة تعيد التوازن إلى الخطاب الرسمي الأمريكي. فالرجل لم يقل إن الغرب بريء ولا قال إن المشكلة تكمن في العالم الإسلامي الذي أفرز تطرفاً طال أمريكا «البريئة» كما كان يقال. فهو قدم رؤية مختلفة لطبيعة التوتر ألقى فيها المسئولية على الجانبين لا على المسلمين وحدهم. ثم أضاف في موضع آخر من خطابه وبلغة صريحة أن «الإسلام ليس جزءاً من

المشكلة وإنما هو جزء مهم من صنع السلام». وهي عبارة تناقض بوضوح أفكار المحافظين الجدد الذين طالما استخدموها تعبيارات تضع اللوم على الإسلام نفسه.

وتكمّن أهمية هذا النوع المختلف من المفردات والمضمون في أنه يصدر عن رأس المؤسسة التنفيذية الأمريكية، أي قاله الرئيس الأمريكي بنفسه، الأمر الذي يجعله خطاباً مؤهلاً لإعادة صياغة الوسط السياسي السائد mainstream في أمريكا. فالرؤية التي كتب بها خطاب أوباما بما تضمنته من مفردات وأفكار إنما تفكك الصور والدلائل السلبية التي كانت عصابة بوش قد نجحت في تكريسها في العقل الجمعي الأمريكي مستغلة أحداث سبتمبر. واستخدام الرئيس الأمريكي بنفسه مثل تلك اللغة المختلفة من شأنه أن يهمش لغة المحافظين الجدد ويؤدي لحصرها في دوائرهم ودوائر اليمين، بعد أن كانت قد أصبحت هي اللغة السائدة في الوسط السياسي. فلمنصب الرئاسة أهمية قصوى في تشكيل الرأى العام، خصوصاً حين يكون الرئيس في أوج شعبيته. فكل ما يصدر عن الرئيس الأمريكي تنقله وسائل الإعلام، الأمر الذي يسمح له بأن يستخدم تلك المزية كسلاح لإحداث تحولات مهمة في توجهات الرأى العام، وهو ما يطلق عليه عادة نفوذ المنصة Bully Pulpit^(٤).

والتحول في الرؤية لم يقتصر في خطاب أوباما على ما يتعلق بمصادر التوتر فقط وإنما طال أيضاً تعريف الولايات المتحدة ذاتها. فلعلها المرة الأولى التي نسمع فيها رئيساً لأمريكا يعرف بلاده ليس باعتبارها تنتمي للحضارة

«اليهودية المسيحية» Judeo-Christian، كما يقال عادة وإنما يؤكد على أن «الإسلام جزء من أمريكا». ومن هنا أيضاً تأتي أهمية العبارة التي ذكرها أو بما بشأن الصور السلبية للإسلام والمسلمين. فقد قال «وأنا أعتبر أن جزءاً من مسؤوليتي كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية أن أحارب الصور النمطية السلبية للإسلام أينما ظهرت». وفي الواقع الأمر فإن أهم ما في تلك العبارة هو السياق الذي قيلت فيه. صحيح أن أوباما تحدث - في موضع آخر من الخطاب - عن الإسلام في أمريكا وإسهام المسلمين الأمريكيين في رفع شأن بلادهم إلا أن العبارة السابقة لم تأتِ في إطار الحديث عنهم. أى أنه لم يقل ما قال في إطار الدفاع عن إحدى القوى أو الجماعات الإثنية الأمريكية التي هو مكلف دستورياً بحمايتها والذوذ عنها، وإنما قال ذلك في سياق الحديث عن الإسلام الذي قال: إنه تعرف عليه «في قارات ثلاث قبل أن أحضر إلى المنطقة التي كانت مهدًا له». بعبارة أخرى، فإن أوباما كان يقول صراحة إنه ليس مسؤولاً عن مكافحة الصورة النمطية السلبية للمسلمين الأمريكيين فقط وإنما للإسلام والمسلمين عموماً !

وفي الوقت الذي كان فيه استخدام الآيات القرآنية في خطاب كهذا أمراً ليس جديداً حيث استخدمها غيره من الرؤساء قبله، إلا أن الجديد هو استخدام تعبيرات لا يستخدمها سوى المسلمين. فقد استخدم أوباما تعبيرين لهما دلالة، جاء الأول في معرض حديثه عن الأنبياء موسى وعيسى ومحمد فأضاف قائلاً: «عليهم السلام» وهو تعبير لا يقوله بالمناسبة سوى المسلمين،

أما الثاني فكان الطريقة التي ذكر بها الإسراء والمعراج حيث ذكرها مصحوبة بإشارة إلى أنه حدث لا يؤمن به سوى المسلمين وحدهم. ودلالة ذلك النوع من الإشارات إذا ما جاءت في خطاب يلقيه رئيس أمريكا هي أنها تضفي الشرعية على لغة المسلمين ومفرداتهم وتجعلها مقبولة للأذن الأمريكية.

خلاصة القول أن الجزء الأول من الخطاب لم يكن مجرد كلام مجاملات كما رأى البعض، وإنما حمل رؤية متماسكة للعلاقة مع العالم الإسلامي تختلف عن الرؤية البائسة التي هيمنت طوال فترة حكم سلفه. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بقدرة الرئيس الأمريكي على تغيير السياسة. فالكثيرون في معرض تعليقهم على خطاب أوباما قالوا: أن الرجل قال كلاماً طيباً لكنه لم يفعل شيئاً حتى الآن. والمشكلة في مثل هذا الطرح هو أنه يغفل مسألة على جانب كبير من الأهمية وهي أنه يستحيل على أوباما أن يحدث أي تغيير في السياسة في ظل هيمنة مثل خطاب بوش على العقل الجمعي الأمريكي. فال فعل «المختلف» يتطلب أولاً تفكيك تلك الرؤية العنصرية عن العالم الإسلامي. وأهمية ما فعله أوباما هو أنه قدم للمواطن الأمريكي لغة مختلفة في وصف هذه المنطقة من العالم تمثل البداية الضرورية لأى تحول في الدفة الأمريكية. وقد تبع ذلك في الحقيقة «فعلاً» أقدم عليه أوباما ولكننا للأسف لم ننتبه لمغزاها، فقد أطلق الرئيس الأمريكي برنامجاً جديداً باسم «نخدم معاً» دعا فيه الأمريكيين بكل طوائفهم إلى الخدمة التطوعية «لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها البلاد». وذكر البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني

أن البرنامج سيستمر طوال الصيف وحتى يوم 11 سبتمبر الذي سيلقى فيه أوباما خطاباً للاحتفاء بالبرنامج والإعلان ذلك اليوم عيداً وطنياً «للخدمة العامة وتذكر الشهداء»^(٥). ولا يجوز في الواقع تجاهل تلك الخطوة أو التقليل من شأنها. فهي خطوة مهمة لأنها تعيد تعريف 11 سبتمبر أصلاً وتسعى بذكاء لفك الارتباط بين الإسلام والإرهاب. فبدلاً من أن يظل 11 سبتمبر يوماً يتذكر فيه الأميركيون «اعتداء المسلمين» عليهم، يتحوله أوباما إلى يوم لخدمة أمريكا من كل أبنائها وتذكر شهدائهما. والحقيقة أن إقدام أوباما على مثل تلك الخطوة ينطوي على شجاعة تحسب للرجل في مجتمع لا يزال ينضح فيه خطاب خصوصه بالعنصرية تجاهنا بل تجاهه هو شخصياً.

أما عن التحول في السياسة نفسها وما إذا كان سيحدث أو لا يحدث فتلك مسألة أخرى. لكن من المهم الإشارة أيضاً إلى سقف التغيير الذي يجوز توقعه. فالأرجح أن يكون محدود النطاق بل ستظل هناك جوانب في السياسة الخارجية الأمريكية لن يطولها تغيير يذكر. إذ يستحيل في الواقع تفكيك الطابع الإمبراطوري للسياسة الأمريكية بين ليلة وضحاها. وقد كان ذلك واضحاً حتى في خطاب أوباما نفسه، إذ حمل الخطاب أصواتاً ثلاثة كان منها بالضرورة صوت الإمبراطورية.

٢- التفاصيل : أصوات أوباما الثلاثة :

حين استمعت للمقاطع المختلفة للخطاب كنت كمن يسمع أصواتاً ثلاثة متمايزة. الأول صوت المتحدث باسم الإمبراطورية التي جرحت يوم ١١ سبتمبر فراحت تطلق قوتها الغاشمة في كل اتجاه، والثاني هو صوت الرئيس البراجماتي حتى النخاع الذي جاء ليطوي صفحة الأيديولوجيا وبينى عالماً جديداً قائماً على المصالح المشتركة. أما الصوت الثالث فهو صوت أوباما أستاذ القانون والناشط السياسي الذي عمل وسط الناس في شيكاغو وتفاعل مع معاناتهم من العنصرية والتجاهل الحكومي. والأصوات الثلاثة كانت حاضرة بدرجات مختلفة طوال الخطاب بينما يعلو أحدهما ويختفت الآخر في فقرة دون أخرى.

صوت الإمبراطورية :

كان صوت الإمبراطورية هو الأعلى حين تحدث أوباما عن العراق وأفغانستان. ففي ذلك الجزء من الخطاب استخدم الرئيس الأمريكي منطق الإمبراطورية الأمريكية دون تحولات كبرى، فكان أسوأ أجزاء الخطاب على الإطلاق.

ففي حالة أفغانستان، استخدم أوباما أحداث سبتمبر التي راح ضحيتها مدنيون أبرياء ليبرر الإستراتيجية الهجومية التي يروج ضحيتها الآلاف من المدنيين قتلاً وجرحاً وتشريداً وتهجيرًا. وهي الإستراتيجية التي تتبناها إدارته

وضمت منذ وصوله للحكم باكستان لأفغانستان. أما بالنسبة إلى العراق، فرغم اعتراف أوباما بأنها حرب اختارتها أمريكا ولم تفرض عليها إلا أنه لم يشر من قريب ولا من بعيد لتعويض العراقيين الذين دمرت بلادهم أو فقدوا ذويهم أو هجروا قسرًا.

والحقيقة أن ما يحدث في العراق وأفغانستان لا يختلف كثيراً عن أداء الإمبراطورية الأمريكية في أجزاء أخرى من العالم بل لعل الخطورة تكمن في أن ما تفعله أمريكا في العراق وأفغانستان هو في الواقع إعادة إنتاج لسجلها الأسود في فيتنام وأمريكا اللاتينية على وجه التحديد.

ففي العراق هناك تكرار لأسوأ ما فعلته أمريكا في فيتنام وأمريكا اللاتينية. فمنذ الغزو الأمريكي للعراق قامت الولايات المتحدة في صحراء الأردن بتدريب مصادر يعرف بفرق العمليات الخاصة العراقية. وهي فرق وصل عددها إلى (٤) وقوامها نحو (٥) آلاف جندي تتوزع اليوم على أقاليم العراق كلها. وهذه الفرق مسؤولة عن عمليات قتل وترويع تتسم بوحشية مذهلة. وقد تم إلحاق تلك القوات الخاصة بمكتب أطلق عليه اسم مكتب «مكافحة الإرهاب». وهو الذي أنشئ عمداً ليكون تابعاً بشكل مباشر لرئيس الوزراء العراقي، أي منفصل تماماً عن قوات الجيش والأمن العراقي ولا يخضع لأية رقابة من البرلمان العراقي.

غير أن الأخطر من غياب المحاسبة هو أن الجنرال الأمريكي الذي كان مسؤولاً عن تدريب تلك القوات الخاصة هو نفسه الذي كان مسؤولاً في

أزمنة سابقة عن تدريب قوات مماثلة في أمريكا اللاتينية. ولمن لا يعرف فإن القوات الخاصة هي تلك التي يناظر بها العمليات السرية القدرة التي تتم في جنح الظلام ويروح ضحيتها الأبرياء دون أن يدرى عنها أحد شيئاً. وقد ثبت بالوثائق أن تلك القوات كانت المسئولة مثلاً عن قتل (٥٠) ألف مدني في السلفادور و (١٤٠) ألف مدني في جواتيمالا. بعبارة أخرى فإن القوات الخاصة التي دربتها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية بالطريقة نفسها التي دربت بها مؤخراً الشباب العراقي هي التي كانت مسئولة عما عرف لاحقاً بفرق الموت Death Squads التي راح ضحيتها مئات الآلاف في أمريكا اللاتينية من كولومبيا والسلفادور إلى جواتيمالا وغيرها^(٦).

وما يحدث في العراق في هذا الصدد قد أصبح هو نفسه المتوقع أن يحدث في أفغانستان بعد الإعلان عن السياسة الجديدة التي تبنتها إدارة أوباما فيها. فقد تقرر منذ بداية حكم أوباما رفع عدد القوات في أفغانستان عبر إرسال ١٧ ألف جندي إضافي وصارت السياسة الأمريكية هناك تعرف بإستراتيجية «أف-باك» إشارة إلى أفغانستان وباكستان معاً. وقد سلم أوباما القيادة في أفغانستان للجنرال ستانلى ماكريستال^(٧) الذي كان مسؤولاً عن العمليات الخاصة في العراق، وصاحب الخبرة الطويلة - كما سبقت الإشارة - في تدريب فرق الموت في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يشير إلى أن عمليات القتل الواسعة التي تتم في جنح الظلام وبعيداً عن الإعلام وعن أية مساءلة^(٨) سوف يتم نسخها - مرة ثانية - أي نقلها حرفيًا إلى جبهة أف-باك،

خصوصاً بعد أن صارت الإستراتيجية المعتمدة هي إستراتيجية «ملاحقة التمرد» counterinsurgency وهو تعبير عسكري صار منذ حرب فيتنام بمثابة كلمة شفرة تشير فزع كل أصحاب الضمائر والمهتممين بحقوق البشر لأنها تقوم على الاستخدام المفرط للقوة. وهي إستراتيجية راح ضحيتها الأبرياء حين استخدمت في فيتنام وفي العراق. وتقوم تلك الإستراتيجية على ركيزة أساسية هي النجاح في استقطاب الأهالي لمساعدة قوات الاحتلال. والمنطق وراء هذه الإستراتيجية هو أن إقبال الأهالي على مساعدة قوات الاحتلال لا يتحقق إلا إذا اقتنعوا بأن الأخيرة تهزم التمردين فعلاً وتحصد هم حصدًا في عمليات واسعة^(٩). عندئذ فقط ينخرط الأهالي في مساعدة قوات الاحتلال إما رغبة منها أو يأساً من نجاح مقاومتها أو رغبة في الخلاص من الدمار والقتل والتروع. لذلك تستخدم هذه الإستراتيجية القوة المفرطة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي ينبع عنه خسائر بشرية ومادية مذهبة.

باختصار فإن ما قاله أوباما بشأن العراق وأفغانستان رغم الحديث عن الانسحاب والزهد في ثروات البلدين يظل يمثل كارثة بكل المقاييس.

صوت البراجماتية :

أما فيما يتعلق بقضية الديمقراطية وإيران فقد كان صوت البراجماتية هو الأعلى. ومن الأمور التي تستحق التأمل فعلاً هو رد فعل الكثيرين من الناشطين ورموز المجتمع المدني المصري إزاء الفقرات التي عنيت بالديمقراطية

في خطاب أوباما. فقد خرجت أصوات كثيرة تعتبر أن ماجاء في الخطاب كان «هامشياً وفي الحد الأدنى» ويمثل تخلياً من أوباما عن قضية دعم الديمقراطية^(١٠). والمشكلة في هذا التحليل أنه يوحى من ناحية بأن بوش كان يدعم الديمقراطية أصلاً (!!) فجاء أوباما بعده ليتراجع عن دعمها، ويفعل من ناحية أخرى ما حمله خطاب أوباما من تحول مهم في التوجهات الأمريكية إزاء تلك القضية.

وبادئ ذي بدء لا بد من القول أن الديمقراطية في عهد بوش كانت كلمة شفرية معناها «تغيير النظم» أو لـ ذراعها بالقوة العاشرة أو عبر الابتزاز أو بالاثنين معاً. ولا يمكن فهم موقف إدارة بوش من الديمقراطية بمعزل عن رؤية المحافظين الجدد الكلية للعالم وأهداف أمريكا فيه. فقد انطلق المحافظون الجدد من فكرة محورية مؤداتها أن اللحظة التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي فرصة تاريخية ينبغي استثمارها للحد الأقصى. فهي لحظة صارت فيها الإمبراطورية الأمريكية القوة العظمى بلا منازع تمتلك تفوقاً عسكرياً غير مسبوق. ولكنها لحظة يمكن أن تضيع إذا لم يتم اقتناصها، لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقاً. ومن ثم فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم وتحويل تلك «اللحظة» التاريخية التي تنفرد فيها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى «عصر» كامل^(١١). فلا يجوز أن تنتظر الولايات المتحدة حتى يصبح التهديد القادم حقيقة واقعة وإنما عليها أن تعمل على «تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلاً»^(١٢). ومن

ثم، ينبغي للولايات المتحدة القضاء على أية معارضة أو مقاومة لخططات الهيمنة – السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على السواء.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، أي الهيمنة الأمريكية على العالم، لابد للولايات المتحدة أن توسع في ميزانيتها العسكرية وأن تكون على استعداد لاستخدام القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها. بل وعليها أن «تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة أوروبية وآسيوية وشرق أوسطية ولاتينية في آنٍ معًا»، بمعنى أن عليها أن تتصرف وكأن تهديد حلفائها في أية منطقة هو تهديد مباشر لها يتحتم معه أن تتدخل بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر^(١٢).

عبارة أخرى، فإن استخدام التفوق العسكري الأمريكي على نطاق واسع جزء محوري في فكر المحافظين الجدد. وقد استخدمت الولايات المتحدة في هذا الإطار ما سمي إستراتيجية «الصدمة والرعب». والمقصود بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية على النحو الذي يشير الرعب في النفوس ويوئي لتركيز الخصوم ويقضي على روح المقاومة لدى غيرهم، لأن معارضته رغبات أمريكا تبدو، وسط الدمار والحرائق المشتعلة، بمثابة انتشار شامل. فالرسالة تصل واضحة، وهي رسالة مؤداها – كما عبر عنها ولIAM كريستول أحد منظري هذا التيار – «لا تفكروا أصلًا» في التحدي^(١٤).

أما هدف المحافظين الجدد الأساسي في العالم العربي، فكان خلق إقليم خال تماماً من أية روح للمقاومة – بمعناها الواسع – للهيمنة الأمريكية أو لإسرائيل، حلقتها الأساسية. ولم يكن غزو العراق إلا أحد وسائل تنفيذ ذلك

الهدف. فقد كانت الفكرة ببساطة أنه بمجرد احتلال العراق والاستعراض المكثف للقوة الغاشمة فيه وتمريرها في قلب عاصمة عربية كبرى، فإن ذلك سيكون في ذاته زلزالاً هائلاً يهز العالم العربي برمته - وفق نظرية الدومينو الشهيرة - فتساقط النظم العربية الواحد تلو الآخر أو تغير جلدتها على نحو تكون نتيجته مرونة أكبر في المواقف العربية تسمح بحل الصراع العربي الإسرائيلي حلاً نهائياً ولكنه حل إسرائيلي أيضاً. وتواجه القوة الأمريكية الغاشمة في العراق على حدود سوريا وإيران من شأنه أن يمثل تهديداً مباشرًا لكليهما تنتهي معه فرص دعمهما للمقاومة الإسلامية في كل من فلسطين ولبنان، الأمر الذي يعني القضاء ليس فقط على مقاومة الحكومات وإنما مقاومة المجتمعات العربية أيضاً لفكرة إقامة شرق أوسط مطيع ومنزوع السُّمْ (١٥).

وفي هذا الإطار وحده جاء الخطاب الأمريكي في عهد بوش بشأن الديمقراطية في العالم العربي، إذ كان المقصود بها في الواقع تغيير الموضوع وترتيب أولويات الأجندة أي تحويل قضية الصراع العربي الإسرائيلي بعد غزو العراق إلى مجرد واحدة ضمن قضايا عدة متساوية في أهميتها تصعد وتهبط على أجندة العلاقات العربية الأمريكية، واستغلال أهم نقاط ضعف النظم العربية لإحراجها وابتزازها والضغط عليها من أجل اتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها أصلًا بقضية الديمقراطية. هذا فضلاً عن اللعب على طموحات وآمال شعوبها التي نكأاحتلال العراق جروحها الديمقراطية.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تخلق إدارة بوش دعاية فجة للديمقراطية التي زعمت أنها تبنيها في العراق وتهلل معها كل انتخابات تجرى تحت الاحتلال الأمريكي ثم ترفض نتيجة الانتخابات الديمقراطية في فلسطين. فالقضية ليست هي الديمقراطية نفسها وإنما تنفيذ أجندе أيدиولوجية استخدمت الديمقراطية كأداة ضمن أدوات أخرى لتحقيق مخططاتها.

وإذا كان ذلك هو موقف إدارة بوش، فإنه يعني أن ما قدمه أوباما في خطابه كان يحمل بالضرورة جديداً بخصوص موضوع الديمقراطية تمثل في أمور ثلاثة. أولها أن الديمقراطية عند تلك الإدارة الجديدة ليست ثورية وإنما عملية طويلة الأجل، الأمر الذي يجعلها عملية تحول داخلية بامتياز يتراجع في إطارها الدور الخارجي. وثانيها أن إدارة أوباما على استعداد لاحترام النتيجة التي سوف تسفر عنها عملية الانتخاب في أية دولة طالما احترم الفائز معايير المواطنة. والحقيقة أن ذلك لا يعني أن أمريكا في عهد أوباما قد تخلت عن دعم الديمقراطية كما قال البعض، فأمريكا لم تكن في عهد بوش تدعم الديمقراطية أصلاً حتى يتخلى أوباما عن دعمها، وإنما معناه أن أمريكا في عهد أوباما سوف تتخلى عن استخدام الديمقراطية كأداة لإجبار العرب على تقديم تنازلات لإسرائيل.

لكن هل يعني ذلك أن أمريكا ستتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية؟ الإجابة عندي بالنفي حتماً. فالطابع الإمبراطوري للسياسة الأمريكية سيظل موجوداً في عهد أوباما. والرجل قال: إنه سوف يقبل

بنتيجة الانتخابات ولكنه لم يتعهد بعدم تدخل بلاده أصلًا للتأثير على سير الانتخابات! والدليل على ذلك مافعلته إدارة أوباما في لبنان. فعشية الانتخابات كان الرئيس الأمريكي قد أرسل نائبه جوزيف بايدن لبيروت يحمل رسالة محددة مؤداتها أن المساعدات الأمريكية للبنان «سوف تتحدد بناء على نتيجة الانتخابات»^(١٦)! بعبارة أخرى، قبلت إدارة أوباما نتيجة صندوق الاقتراع ولكنها في الواقع سعت أصلًا للتأثير على النتيجة قبل الاقتراع العام.

أما التحول الثالث فيتعلق بتيار الإسلام السياسي، فقد كان واضحًا أن إدارة أوباما لا تضع كل الإسلاميين في سلة واحدة. فقد فرق الخطاب بين القاعدة التي تعهد بمحاربتها وبين حماس التي استخدم في وصفها تعبير المقاومة. لكن الأهم من ذلك أن أوباما رفض «استخدام الليبرالية ستاراً للعداء» وهو معنى مهم، إذ إن كثیراً من الممارسات التي تستخدمنها نظم عربية شتى ضد التيار الإسلامي تبررها للدوائر الغربية باسم الليبرالية. فجاء استخدام أوباما مثل تلك العبارة نذيرًا بأن مثل ذلك التبرير لن يلقى لدى إدارته أذناً صاغية بالضرورة.

أما بخصوص إيران فقد مثل خطاب أوباما تحولاً مهماً في الموقف الأمريكي. فيبعد أن كان المطلوب من إيران في عهد بوش التخلّي عن برنامجهما النووي بالكامل، قال أوباما صراحة: إن «أية دولة بما في ذلك إيران من حقها الحصول على القوة النووية للاستخدام السلمي طالما التزمت بمسؤولياتها وفق

معاهدة منع الانتشار النووي». لكن الأهم من ذلك أن أوباما وضع سلاح إيران النووي في إطار إقليمي أشمل لم يستثن منه إسرائيل دون أن يسميه. وبعد أن قال إن التزامات معاهدة الانتشار أمر لابد أن تتحترمه كل الدول الملزمة بها أضاف: «ويحدونى الأمل فى أن تشتراك كل دول المنطقة فى هذا الهدف»^(١٧). ولما كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك النووي وليست عضواً في المعاهدة فإن تلك العبارة لابد وأنها تعنيها.

صوت أستاذ القانون والناشط السياسي :

ولعل أكثر الأجزاء إيجابية في خطاب أوباما هو ذلك المتعلق بالقضية الفلسطينية. ومصدر الإيجابية ليس هو أن ما قاله الرجل كان مناصراً للحق الفلسطيني - فهو رئيس أمريكا صاحبة العلاقة الوثيقة التي لم ينكرها بإسرائيل، وإنما مصدر الإيجابية يأتي من أنه في ظل الضعف العربي الراهن وبالمقارنة بالخطاب الأمريكي الرسمي منذ عهد ريجان، كان ما قاله أوباما معقولاً، بل وينطوى على كسرٍ للكثير من المحرمات التي سادت طويلاً الخطاب الأمريكي.

فالأول مرة منذ عقدين كاملين نسمع رئيساً أمريكياً يتحدث عن المستوطنات بمنطق عدم شرعيتها. فباستثناء بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٢)، تحدث الرؤساء الأمريكيون منذ عهد ريجان (١٩٨١-١٩٨٨) عن المستوطنات باعتبارها مجرد «عقبة في طريق السلام» وليس عملاً غير قانوني لا مشروعية له أصلاً. صحيح أن أوباما لم يتحدث عن إزالة المستوطنات وإنما عن

وقف إنشاء مستوطنات جديدة إلا أن ما قاله يظل يمثل تحولاً في الموقف الأمريكي.

ورغم أن أوباما لم يعلن القدس عاصمة للدولتين، إلا أن ما قاله يظل أفضل من القانون الأمريكي نفسه الذي ينص منذ عام 1997 على اعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. ولعلها مسألة مهمة أن أوباما حين تحدث عن أهل الضفة وغزة فإنه شرح معاناتهم باعتبارها معاناة شعب يرزح تحت «الاحتلال» لا باعتبارهم يعيشون على أرض «متنازع عليها» كما قيل طوال السنوات الماضية.

ورغم أن أوباما حين تحدث عن حماس استخدم تعبير المقاومة لا الإرهاب إلا أنه دعا إلى العنف مستخدماً مقارنة لا تليق بأستاذ القانون، حيث قارن بين حالة الفلسطينيين ووضع السود في الولايات المتحدة وفي جنوب إفريقيا، وهي مقارنة لا محل لها من الإعراب في الواقع؛ إذ لا يجوز مقارنة استعمار استيطاني الفاعل الرئيسي فيه هو جيش الاحتلال الإسرائيلي بوضع السود في أمريكا الستينيات. وقصة راشيل خوري الأمريكية كنموذج للعصيان المدني التي سحقتها الدبابات الإسرائيلية خير دليل على فساد تلك المقوله التي تطالب الفلسطينيين باستخدام الكفاح السلمي كما استخدمته حركة الحقوق المدنية. أما جنوب إفريقيا فمن قال إن الكفاح المسلح لم يستخدم في نضالها؟! وإنما الذي دعا الكونجرس الأمريكي لاعتبار نيلسون مانديلا

«إرهابياً» لسنوات طويلة حتى تم التخلص عن ذلك التوصيف في ٢٠٠٨ بقرار من مجلس النواب الأمريكي^{(١٨)؟!}

لكن مع كل ذلك، يظل ما قاله أوباما ذات دلالة إذا ما قسناه بمعايير الداخل الأمريكي. فها هو أول رئيس أمريكي من أصول إفريقية يلقى على مسامع أبناء وطنه - الذين لا يعرف الكثير منهم شيئاً عن العالم ما بعد حدود مدنته - خطاباً يساوى فيه بين كفاح حركة الحقوق المدنية - الذي صار كفاحاً مشروعاً تماماً في العقل الجمعي للأغلبية الساحقة من الأمريكيين - وبين كفاح الشعب الفلسطيني.

وأوباما أيضاً بارع في إحداث التوازنات الدقيقة، والتي اتضحت حتى قبل أن تطاوئ قدمه الأرض المصرية. فهو جاء لإلقاء خطاب للعالم الإسلامي فلم ينشأ أن يزور إسرائيل، ولكنه خرج من القاهرة مباشرةً لزيارة معسكر للنازحين في ألمانيا. وبالمنطق نفسه، فإن الجزء الذي تحدث فيه عن الهولوكوست رغم أنه ربطة بشكل غير مقبول بإنشاء إسرائيل إلا أن تلك الصيغة سمح لها بالهروب مما يريدونه الإسرائيлиون وهو أن يذكر «حق اليهود التوراتي في تلك الأرض».

وأوباما استخدم الكثير من التعبيرات ذات الدلالة الرمزية المهمة، فهو استخدم لفظ «فلسطين» مرتين في خطابه وهو تعبير غير معتمد أقرب للتباو ولا يستخدم في الخطاب الرسمي الأمريكي. فهناك فارق بين الإشارة إلى «الفلسطينيين» وبين الإشارة إلى «فلسطين» على الأقل في الولايات المتحدة

الأمريكية. بل لعل أكثر تعبيرات أوباما قوية في ذلك الخطاب هي تلك التي قال فيها: «كما أنه لا يمكن إنكار حق إسرائيل في الوجود فإنه لا يمكن أيضاً إنكار الحق نفسه على فلسطين»^(١٩)، وأن «الولايات المتحدة لن تدير ظهرها الحقوق الفلسطينيين المشروعة في الكرامة والفرصة وإقامة دولتهم». والحقيقة إن الحديث عن إسرائيل وفلسطين بهذا المنطق ليس مسبوقاً في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في العقود الأربع الأخيرة. ولعلنا نتذكر ماحدث في عام ٢٠٠٢ في بداية حملة الانتخابات الرئاسية، أي منذ ستة أعوام فقط. ففي ذلك الوقت المبكر من حملة ٢٠٠٤ الرئاسية كان المرشح الديمقراطي هوارد دين هو أقوى المرشحين على الإطلاق. وفي معرض حديثه لوسائل الإعلام عن قضايا السياسة الخارجية قال دين: إن على بلاده أن تتخذ موقفاً أكثر توائناً evenhanded في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وما إن قال دين ذلك حتى قامت الدنيا ولم تقعده وهو جم الرجل هجوماً شديداً من قيادات حزبه (حزب أوباما). وحين طالب بوقف الاستيطان، أدانه المرشحون الآخرون - ديمقراطيون وجمهوريون - وخرج زعماء الحزب الديمقراطي في الكونجرس يهاجمون دين وقالوا صراحة: إن الاستيطان قضية «يتم حلها عبر التفاوض»^(٢٠).

غير أن الأهم من هذا وذاك هو نبرة الخطاب نفسه تجاه إسرائيل والتي تجلت في العبارة التي قال فيها أوباما: إن أمريكا سوف تقول في العلن ما تقوله سرّاً للإسرائيليين والفلسطينيين والعرب^(٢١). وفي الحقيقة إن هذا هو

آخر ما تريده إسرائيل وأنصارها في واشنطن وسبب انزعاجاً شديداً لهم حين قاله وفعله أوباما، حتى أن اللجنة العامة للشئون الأمريكية الإسرائيلية—إيفاك، اللوبي الرسمي المناصر لإسرائيل—صاغت خطاباً وقع عليه المئات من أعضاء الكونجرس وأرسل لأوباما في مايو ٢٠٠٩ يطالبه بالعودة عن هذا المسلك^(٢٢). بل إن قيادات اللوبي الإسرائيلي قالت للرئيس الشيء نفسه في اللقاء الذي عقد بينهم في البيت الأبيض في يوليو من العام نفسه فأصر أوباما على موقفه^(٢٣).

* * *

ثانياً: أهم الأفكار التي ناقشت الخطاب

١- الخطاب «حملة علاقات عامة»^(٢٤):

الحقيقة إن مقوله العلاقات العامة مقوله مثيرة للتأمل، فحين يلقى الرئيس الأمريكي خطاباً، أي خطاب، فإنه يتم التعامل معه بجدية في كل مكان في العالم بما في ذلك بلادنا المناسبة. ذلك لأن تلك الخطاب عادة ماتكون جزءاً من سلسلة رسائل معدة بعناية يحدد من خلالها الرئيس - خاصة إذا كان قد تولى الحكم لتوه - رؤيته لسياسة بلاده الخارجية. وقد كان هذا هو المنطق الذي حكم تعامل العالم العربي والعالم كله مع كل خطاب بوش الابن على سبيل المثال. بل إن خطاب بوش الذي ألقاه في وبيت بونت في عام ٢٠٠٢ وتحدث فيه عن الحرب الاستباقية ومحور الشر عومن باعتباره «مذهب بوش»، خصوصاً فيما يتعلق بالعالم العربي. وهو خطاب ألقى بالمناسبة في جامعة^(٢٥). إلقاء الرئيس خطابه من جامعة لا يقلل من قيمة الخطاب ولا

أهميةه. وعندما ينوي أى مسئول سياسى أن يلقى خطاباً خارج بلاده، فإنه يختار طبيعة المكان الذى سوف يلقى فيه وفقاً للهدف المطلوب تحقيقه ويطلب من الدولة الضيفية تحقيق رغبته. وقد حكى السيد الصادق المهدى مثلاً أنه حين كان رئيساً لوزراء السودان أصر ذات مرة أن يلقى خطابه فى مصر من جامعة القاهرة، لأنه أراد أن يتحدث للمصريين لا لصناع القرار فلacci طلبه فى البداية مقاومة حتى تم التوصل لصيغة مع السلطات المصرية حققت له ما أراد.

وقد كان واضحًا منذ البداية – فيما يتعلق بخطاب القاهرة تحديداً إن أوباما يسعى لأن يخلق مسافة بينه وبين كل النظم العربية بل إن المتحدث باسم البيت الأبيض قال صراحة من اليوم الأول: إن الرجل جاء لمخاطبة الشعوب الإسلامية لا الحكومات. ومن ثم كان الطبيعي أن يكون المكان هو جامعة القاهرة أو جامعة الأزهر أو مكاناً مشابهاً يحمل معنى الاستقلالية عن المؤسسات السياسية والرسمية. ولا يقلل ذلك إطلاقاً من قيمة الخطاب ولا يجعله أبداً خطاب علاقات عامة، كما قيل.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات العامة حاضرة بقوة في كل شيء يقوم به الرئيس الأمريكي. ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن يجرى الإعداد لخطاب «علاقات عامة» يلقى مسئول سياسى بدرجة رئيس دولة! فنظرًا لحساسية منصبه، فإن الرئيس الأمريكي يحسب جيداً كل كلمة يقولها؛ لأن لها تبعاتها

ولها ثمنها الذى يدفعه إما خصماً من شعبيته أو من مستقبله السياسي. ومن المستبعد أيضاً على خطاب استخدم فيه الرئيس الأمريكى عبارات غريبة على مسمع الأمريكيين - كما سبقت الإشارة - وبعضاً لها ثمن سياسى كبير فى أمريكا أن يكون مجرد خطاب علاقات عامة.

٤٢ إلى ٤٢ شخصاً كتبوا الخطاب!

بادئ ذى بدء لا يوجد جديد في أن هناك فريقاً يكتب للرؤساء الأمريكيين بل أى رئيس في العالم خطبه. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمسألة اختلفت من رئيس أمريكي إلى آخر حسب ملكاته وقدراته. وكون هذا الخطاب تحديداً اشتراك في كتابته كل هذا العدد، فهو يحسب للرئيس الأمريكي لا ضدده فهو يعني اهتماماً بالخطاب لا العكس ورغبة في الاستماع إلى وجهات نظر ورؤى مختلفة. لكن المهم في هذا السياق هو أن الرأى الأخير في الموضوع بعد كل ما يقتربه الفريق يكون للرئيس نفسه. والمعروف عن أوباما أنه صاحب ملكات خاصة في الكتابة والخطابة ومعروف عنه أيضاً أنه يدخل - بعد كل تلك الجهد - ميراه مناسباً بل يكتب بنفسه أحياناً أجزاء كاملة ويعيد صياغة غيرها بالكامل.

غير أن الأهم من هذا وذاك هو أن الذي نطق بما جاء بالخطاب كان أوباما نفسه رئيس الولايات المتحدة وليس أياً من الذين ساعدوه وهو وحده المسئول عن كل ما قاله.

٣- «تغيير السياسة مكانه الكونجرس لا جامعة القاهرة»^(٢٦):

كما سبقت الإشارة في موضع آخر من هذه الدراسة فإن خطاب أو بما حمل عدداً من التحولات المهمة في التوجهات السياسية بل وانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش من العراق ومروراً بالحربيات المدنية ووصولاً إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي. وإذا كان الأمر كذلك، يصبح إلقاء مثل هذا الخطاب في جامعة القاهرة وليس الكونجرس أقوى بكثير وليس العكس. فعلى المرأة الأولى التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج الأرض الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلاده الخارجية في عهد سلفه. وتلك مسألة غير مألوفة بل ومستهجنة داخل أمريكا بل وفي ثقافات أم أخرى أيضاً. ومن هنا يصبح ما فعله أو بما شجاعته استمدتها من شعبيته التي كانت لا تزال مرتفعة وقت إلقاء الخطاب ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات الرأي العام الأمريكي في تغيير السياسات الكارثية التي انتهجهما بوش.

أما عن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة، فتلك قصة أخرى لا يجوز التعامل معها بخفة. فالكونجرس فعلاً وفق الدستور الأمريكي يقع في القلب من العملية السياسية في الولايات المتحدة. وهو يمتلك بحكم الدستور صلاحيات هائلة يستطيع من خلالها - إذا أراد - أن يشن يد الرئيس في السياسة الداخلية والخارجية على السواء. لكن الجملة الاعتراضية في العبارة

السابقة «إذا أراد» هي أحد مفاتيح فهم العلاقة المعقّدة بين الكونجرس والرئاسة في أمريكا. فالكونجرس لا يمكنه تعطيل الرئيس وشل يده إلا إذا امتلك الإرادة ليفعل ذلك. والتاريخ الأمريكي حافل بعشرات الأمثلة التي اختار فيها الكونجرس ألا يتحدى الرئيس بل وأمثلة أخرى انحني فيها له تماماً. ولعل فترة حكم بوش هي أحدث النماذج على تلك الحالة حيث منح الكونجرس للرئيس وقتها شيئاً على بياض وانحنى لرغباته بخصوص السياسة الداخلية والخارجية على السواء^(٢٧). وبالمثل هناك مراحل أخرى في التاريخ الأمريكي هيمنت فيها المؤسسة التشريعية على عملية صنع القرار وتوسعت في صلاحياتها لتبتلع صلاحيات المؤسسة القضائية وليس الرئاسة فقط. ولعل فترة حكم كلينتون مثala حدثاً لهيمنة الكونجرس الذي صنع وقتها الأجندة السياسية برمتها وفرضها على الرئيس. واستخدم ضده كل صلاحيات المؤسسة التشريعية الأمريكية بما فيها أشدّها فتكاً وهو سلاح العزل من منصبه.

عبارة أخرى، فإن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة علاقة تنافس وصراع تحكمها اعتبارات متعددة تختلف من مرحلة إلى أخرى. والتنافس والصراع هو القاعدة وليس الاستثناء. لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو دور الرئيس وكيف يدير العلاقة مع تلك المؤسسة العملاقة صاحبة الصلاحيات الهائلة. وهنا لابد من القول أن الرئيس يملك بعض الأدوات المهمة في علاقته بالكونجرس، أهمّها ما يسمى بالسيطرة على الأجندة السياسية والتشريعية.

فقد اكتشف كل الرؤساء الأميركيين أن عمل الرئيس يتطلب السيطرة على صناعة الأجندة. صحيح أن الرئيس لا يملك – مطلقاً – السيطرة على مضمون التشريعات الصادرة ولكن يستطيع أن يحدد القضايا التي ينبغي للمؤسسة التشريعية أن توليه الاهتمام وتضعها في الأولوية^(٢٨). وإذا لم ينجح الرئيس في تلك المهمة يتولاها الكونجرس نيابة عنه. بعبارة أخرى، لأن الرئيس فرد واحد مقابل ٥٢٥ عضواً في الكونجرس فإنه قادر على تحديد أولويات العمل.

وهناك علاقة وثيقة بين صناعة الأجندة وخطاب أوباما في القاهرة، فحين يتحدث الرئيس يكون حديثه في حد ذاته بمثابة حشد لكل المؤسسات السياسية للاهتمام بالقضايا التي تحدث عنها. وكما يقول أحد علماء السياسة، إن الطريقة الأفضل لدفع أية قضية لتحتل مكاناً بارزاً على أجندته هيئات المؤسسات المختلفة في أمريكا هو أن يتحدث عنها الرئيس أو يعلن أنها تحظى باهتمامه^(٢٩).

ومن بين أهم ما يملكه الرئيس الأميركي أيضاً في مواجهة الكونجرس هو القدرة على الإقناع واستخدام الأصوات الإعلامية المركزة عليه طوال الوقت لإحداث تحول في اتجاهات الرأي العام يدعمه في أية مواجهة له مع الكونجرس. فالرئيس يمكنه كما قال أحد علماء السياسة أن يستخدم موقعه في «إحداث تحول في المزاج العام للأمة وتغيير الطريقة التي يدار بها العمل»^(٣٠)، ولعل هذا - تحديداً - هو الذي يعطي خطاب أوباما أهمية. فقبل أن تتوقع

أى تغير في السياسات كان لابد أولاً من تغيير «المزاج العام» الأمريكي إزاء العالم الإسلامي. وتلك مسألة لا يملك الكونجرس أدواتها وإنما يملكها الرئيس الأمريكي أو بما فاستخدمها فعلاً.

أما فيما يتعلق بصنع السياسة، فعلل أهم ما يملكه الرئيس الأمريكي في مواجهة الكونجرس هو شعبيته. فالرادع الوحيد الذي يمكن عضو الكونجرس من تحدي الرئيس هو شعبية الأخير. فأعضاء الكونجرس حتى المتمم منهم لحزب الرئيس لا يتورعون عن تحدي إرادته متى انحسرت شعبيته. فهم لا يدينون بفوزهم للحزب ولا للرئيس وإنما للناخبين في دوائرهم. ومن ثم فإن الرئيس – إذا ما انهارت شعبيته بين أبناء الدائرة الانتخابية – يصبح عبئاً على عضو الكونجرس حتى لو كان من حزبه نفسه. ومن هنا، طالما الرئيس يحظى بشعبية كتلك التي تتمتع بها أوباما حين جاء إلى القاهرة (كانت ٦٠٪ في ذلك الوقت) فإن الكونجرس عادة لا يميل لتحديه خصوصاً في السياسة الخارجية. وهناك عبارة شهيرة ذات دلالة باللغة أطلقها ذات مرة «لي هاملتون» الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب وتشرح آليات العلاقة بالرئيس في هذا الشأن. فقد قال هاملتون: «إن الموقف الذي نفضل هو أن نترك الرئيس يتخذ القرارات فإذا ما نجح أثنينا عليه وإذا فشل أو سعناه انتقاداً»^(٣).

٤- حديث المحرقـة :

من يقرأ ردود الفعل العربية إزاء ما جاء في خطاب أوباما عن المحرقـة يجد دليلاً إضافياً على أنه قد آن أو ان المراجعة الجدية لموقفنا من تلك القضية. فكلما ذكرت المحرقـة استغرق العرب طويلاً وبلا نهاية في الحديث عنها وعن حقيقة ما جرى فيها وعن عدد ضحاياها. وهو بالضبط ما حدث حين ذكر أوباما المحرقـة وذكر عدد من قتلوا فيها. وقتها انطلقت الأقلام فوراً بخالد بشأن دقة الرقم الذي ذكره^(٣٢). والحقيقة أن هذا النوع من الجدل لا يخدم سوى إسرائيل ويمثل إصراراً على الاهتمام بالجانب الخطأ في الموضوع. فتحن العرب لم نشتراك في جريمة الهولوكست ولكننا عانينا من استغلالها لتبرير جرائم أخرى ترتكبها إسرائيل كل يوم. ومن هنا فإذا كانت جرائم إسرائيل الحالية باللغة الواضحـة، هل يكون من مصلحتنا أن نسلط كل الأضواء عليها ونحشد الأصوات حول العالم لفضحها، أم يكون من مصلحتنا أن نضع ذلك جانباً ونشغل بالتشكيك فيما إذا كانت هناك جريمة قد ارتكبت في حق اليهود منذ سبعين عاماً؟ بعبارة أخرى، مشكلتنا نحن العرب ليست مع الهولوكست وإنما مع مأسماه الأكاديمـي اليهودـي الأمريكي نورمان فنكسلستاين «صناعة الهولوكست»^(٣٣)، أي تلك الآلة الصهيونية العالمية التي تستغل محدثـ لليهود لتحويل إسرائيل لضحـية وابتـازـ العالم للحصول على أعلى مكاسب سياسـية ومادية لإـسرائيلـ. لكل ذلك، لا أفهم في الواقع ذلك الإصرار حتى من كبار كتابـنا على الجدل حول أعدادـ من

قتلوا في الهولوكست! فإذا كانت الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً ضد الإنسانية هي جوهر قضيتنا، فإنه يتحتم علينا أن نقف بقوة ضد كل الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. والجريمة تظل جريمة سواء كان الذين قتلوا فيها ستة ملايين أو ستة آلاف أو حتى ستمائة. بالعربي الفصيح فإن الاستغراف في الحديث عن المحرقة والجدل حول عدد ضحاياها أفضل هدية «لصناعة الهولوكست» لأنه وسيلة رائعة لتغيير الموضوع بعيداً عن جرائم إسرائيل في المضارع ومفتاح لإعادة إنتاج إسرائيل في دور الضحية.

أكثر من ذلك، لأننا مستغرون تماماً في الهجوم على الهولوكست لا على صناعته، فإننا انصرفنا عن القضية الرئيسية أي التركيز على جرائم إسرائيل والتفكير في خلق شبكة عالمية لفضحها ودعم كل من يساهم في ذلك. ففي الوقت الذي انشغلنا فيه بعدد اليهود الذين ماتوا في المحرقة، فإننا لا نولي أي اهتمام لأصحاب الضمائر الذين يتعرضون للتشهير والعقاب حول العالم خصوصاً في أمريكا لأنهم ينتقدون سياسة إسرائيل. فهل اهتم أحد منا مثلاً بالأكاديمي الأمريكي ولIAM روبنسون الذي كان يتعرض - بالتزامن مع خطاب أوباما في القاهرة - لحملة شرسه تهدد بفقدانه لوظيفته بجامعة كاليفورنيا لأنه انتقد سياسة إسرائيل واعتبر أن جرائمها في غزة تشبه ما حدث في معسكرات النازى في وارسو؟ وروبنسون قصته بدأت في يناير حين ضم للقراءات المطلوبة في مادة يدرسها ما يفيد انتقاد سياسة إسرائيل. وما هي إلا أسبوعين حتى كانت هناك حملة منظمة شنتها منظمات صهيونية

عدة بحثت في الضغط على الجامعة التي فتحت تحقيقاً مع الرجل^(٣٤). وروبنسون ليس أول ولا آخر أكاديمي أمريكي يتعرض لتلك الحملات التي أدت لطرد الكثيرين من مواقعهم أو عقابهم والتشهير بهم. وهناك منظمات صهيونية تلاحق الأكاديميين الذين تسوّل لهم أنفسهم انتقاد إسرائيل علناً بل تشجع الطلاب على التجسس على أساتذتهم داخل قاعات الدرس. وجريمة روبنسون وغيره هي أنهم سموا جرائم إسرائيل بأسمائها. ومن هنا يصبح السؤال، أيهما أولى باهتمامنا: أن نركز على جرائم إسرائيل «الحالية»، ونفكّر في سبل دعم كل من يفضحها أم نستغرق بلا نهاية في جدل حول جريمة لم نرتكبها فنسهم بأنفسنا في صناعة الهولوكست التي لا تخدم سوى إسرائيل؟ أيهما يحقق مصلحتنا، أن يتحدث العالم عن عدد اليهود الذين قتلوا في المحرقة أم عن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في غزة؟

٥- المؤسسة الحاكمة في أمريكا:

كثيرة هي المرات التي تذكر فيها في العالم العربي حكاية «المؤسسة الحاكمة» Establishment في أمريكا، وهي حكاية تتطوى على الكثير من المبالغات والمقولات غير المنضبطة التي آن الأوان لمناقشتها مناقشة جدية. وقد كان خطاب أوباما في القاهرة مناسبة عاد فيها مفهوم المؤسسة الحاكمة ليحتل الصدارة بقوة حيث استخدمه الكثيرون للتعليق على خطاب أوباما ومغاراه وسقفه. فعلى سبيل المثال قال الأستاذ محمد حسين هيكل عن أوباما: «إن مؤسسة قوية اختارته للتعبير عنها في لحظة أزمة». وأضاف: «إنه شخصية

إنسانية بديعة وهو قادر على أن يؤدي المهمة التي جيء به من أجلها» وأن تلك المؤسسة تعبّر عن مصالح الرأسمالية «وساعدته على الوصول»^(٣٥).

ويوحى ما قاله الأستاذ هيكل بأن علينا ألا نعول كثيراً على أو باما نفسه، مهما كانت ملكاته الشخصية فهو في النهاية ينفذ مهمته حدها له آخر، حيث «جيء» به أصلاً لتنفيذها. بعبارة أخرى، يعطي حديث الأستاذ هيكل صورة بعينها - لعملية صنع القرار في أمريكا والنظام السياسي نفسه - مؤداتها أن هناك مؤسسة مكونة من مجموعة من الأفراد هم الذين يحكمون أمريكا وهم الذين يأتون وفق مصالحهم برئيس ما في لحظة معينة ليقوم بعهدة محددة. أي أن هناك نافذين وراء الكواليس في يدهم الأمر فعلياً أما الرئيس فهو الواجهة فقط.

ولأن هيكل هو من هو قدرًا ومقامًا فقد لقى ما قاله اهتماماً معتبراً، فردد الكثيرون بعده حكاية المؤسسة بالمعنى نفسه تقريرًا أو زادوا كثيراً في بعض الأحيان.

المثير باللحظة أن من اختلفوا مع هيكل حول موضوع المؤسسة لم يناقشو أفكاره عنها، والتى تحتاج فى ذاتها إلى مناقشة. فهم لم يرفضوها وإنما رفضوا أن تكون منطبقاً على أو باما تحديداً، أو اعتبروا ببساطة أن ما قاله هيكل بخصوص المؤسسة إما قاعدة لها استثناءات - مثل أو باما - أو كلام «قديم»، بما يوحى أنه كان موجوداً في أمريكا فيما سبق ثم عفا عليه الزمن

بعد أن تغيرت الأمور خصوصاً في ضوء الحركة الشعبية الواسعة التي أتت بأوباما للحكم^(٣٦).

والحقيقة أن المسألة تحتاج لمراجعة شاملة. فلا المؤسسة الحاكمة تختار الرئيس وتحركه ولا المسألة أن المؤسسة كانت موجودة زمان ولم تعد موجودة الآن. فالموضوع ببساطة هو أننا حولنا إحدى نظريات العلوم السياسية - بعد أن أضفنا لها من عندنا ما لم يقله أحد من روادها - من «نظيرية» إلى حقيقة واقعة! فكانت النتيجة عكس المقصود من آية نظرية. فبدلاً من أن تكون وظيفة آية نظرية أن تساعد على فهم الواقع وتحليله، تحولت النظرية - بعد أن صارت كالأسطورة - إلى عائق حقيقي يعطل فهم الكثير من الظواهر الأمريكية. فهناك فارق كبير بين نظرية يستخدم المرء أدواتها ونماذجها لفهم الواقع المعقد وبين أن يتم اعتبار النظرية مرادفاً للواقع نفسه، ذلك لأن تحويل النظرية إلى واقع يؤدى إلى عجز كامل عن التقاط كل ما يتناقض معها من ظواهر. فلأن النظرية صارت واقعاً لا نمذجاً نفسيرياً، فإن آية ظاهرة تختلف معها تصبح بلا أهمية وغير ذات موضوع أصلًا.

وأصل الحكاية أن المؤسسة الحاكمة مفهوم ترجع جذوره إلى إحدى نظريات العلوم السياسية الموجودة على الساحة منذ خمسينيات القرن العشرين. وهي من أقدم النظريات التي ابتدعها علماء السياسة الأمريكيون لتفسير عملية صنع السياسة في بلادهم. وقتها بدا واضحاً لعلماء السياسة

الأميركيين أن النظرية الديمocrاطية الكلاسيكية التي تقوم في جوهرها على حكم الغالبية Majoritarian وعلى مشاركة الأفراد في صنع القرارات التي تمس حياتهم لا تنطبق على الواقع الأمريكي. فقد ثبت أن القليلين فقط هم الذين لهم تأثير على صنع القرارات المهمة. بعبارة أخرى، كان واضحاً بالأدلة الإمبريقية ومن خلال البحوث المتراكمة أن هناك فجوة واضحة بين الديمocratie بمعناها الكلاسيكي وبين واقع عملية صنع السياسة العامة في أمريكا.

ولأن علم السياسة عموماً ليس منزهًا عن الأهواء ولا هو في الواقع «محايد»، فقد عكف عدد من علماء السياسة الأميركيين على تقديم تفسير ما يؤكد بشكل أو باخر على أن الديمocratie موجودة في النظام الأمريكي وإن كانت ذات طابع خاص. ومن هنا ظهرت النظرية التعددية Pluralist theory التي كان هدفها كما قال أحد روادها «جعل النظرية الديمocratie أكثر واقعية»^(٣٧)، وقد سعت النظرية التعددية إلى التوفيق بين الديمocratie الكلاسيكية وبين الواقع الأمريكي. ومضمون تلك النظرية باختصار هو أن المجتمع الأمريكي مجتمع صناعي كبير ومعقد، ومن ثم يستحيل أن تتحقق فيه الديمocratie بمعناها الكلاسيكي. لكن جوهر الفكرة الديمocratie متوفّر في المجتمع والسياسة عبر دور الجماعات المنظمة لا دور الأفراد. فالمجتمع به عدد كبير من المصالح المتعارضة والمتنافسة. ومن ثم يتنظم الأفراد في جماعات يشتركون أعضاء كل منها في المصلحة نفسها ويسعون من خلال تلك الجماعات المنظمة للضغط على صناع القرار لحماية

مصالحهم. ويرى أنصار النظرية التعددية أن المجتمع الأمريكي مجتمع مفتوح يحق لكل فرد فيه أن يشارك في السياسة عبر الانضمام للجماعات المنظمة. ومن هنا فإن الديمقراطية تتحقق ليس عبر حركة الأفراد ومفهوم الأغلبية وإنما عبر حركة الجماعات المنظمة. ولأن النظام السياسي نفسه مصمم على نحو يسمح بذلك التنافس ويشجعه، فإن هذه المنافسة هي التي تؤدي لحدوث التوازن equilibrium في المجتمع لأن كل طرف يحصل على بعض مما يريد ويهرم في جولة ليفوز في التالية وهكذا. بعبارة أخرى، فإن السياسة العامة ليست بالضرورة معبرة عن الأغلبية، ولكنها في الواقع تعبر عن ذلك التوازن الذي يحدث من خلال التنافس الحر بين المصالح المختلفة^(٢٨).

ورغم أن نقد النظرية التعددية ليس مجاله هذه الدراسة، فإن المثير للتأمل حقاً في الواقع العربي هو أن هذه النظرية (التعددية) التي هي الأكثر هيمنة على علم السياسة الأمريكي رغم مثالبها المتعددة^(٢٩)، ورغم تحولها فيما بعد إلى أيديولوجية استخدمت لإضفاء الشرعية على علل النظام السياسي الأمريكي كلها من دور المال لدور جماعات المصالح إلى الفساد السياسي، إلا أنها لم تحظ بأى اهتمام عربي مثلما حظيت نظرية النخبة أو مفهوم المؤسسة الحاكمة. وهي مسألة تستحق الدراسة في ذاتها لأنها تعبر عن الانتقائية العربية نفسها التي يتسم بها التعامل مع الشأن الأمريكي كله.

على أية حال، فإنه في مقابل النظرية التعددية ظهرت نظرية أخرى نشرت في منتصف الخمسينيات في كتاب شهير لعالم السياسة سي رait

ميزل وهى التى صارت تعرف باسم نظرية النخبة. ففى هذا الكتاب الذى بنيت عليه فكرة المؤسسة الحاكمة كان ميزل يقدم ليس فقط نقداً للنظرية التعددية، وإنما إدانة قاسية للنظام السياسى الأمريكى بل والمجتمع نفسه. وقد بنى ميزل أطروحته على أساس الواقع السياسى الذى كان قد بدأ يتشكل فى الولايات المتحدة الأمريكية وقت أن كتب دراسته أى فى الخمسينيات. فالواقع فى عقد الخمسينيات كان قد اختلف عما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية. ذلك لأن تلك الحرب كانت إيذاناً ب نهاية ميل الولايات المتحدة للعزلة الدولية وبداية لتحول اقتصادها لاقتصاد حرب تُشكّل فيه الصناعات العسكرية قطاعاً معتبراً لم يغب عنه بالمناسبة حتى اليوم. وقد كانت الأطروحة الرئيسية لكتاب ميزل هي أن صنع القرار فى أمريكا لا يقوم على فكرة التعددية وإنما محكوم بفعل نخبة محدودة هي التى تهيمن على عملية صنع السياسة فيه خصوصاً فيما يتعلق بالقرارات المصيرية المتعلقة بالحرب والسلام، وأن هذه النخبة مكونة من ثلاثة أضلاع أو ثلاث دوائر. فهى مكونة من «عسكريين وسياسيين واقتصاديين» أى من الذين يحتلون القمة فى الشركات الكبرى وفي المؤسسة العسكرية وفي عالم السياسة. وشرح ميزل فى كتابه أن تلك النخبة ثلاثة الدوائر بينها الكثير من المشتركات. فهم جمیعاً «يأتون من أصول اجتماعية واحدة» أى الطبقات العليا في المجتمع، وتعلموا في أرقى الجامعات، وهم جمیعاً «مولودون لأبوين ولدا في أمريكا»، أى ليسوا من أبناء الأقليات حديثي الهجرة، ويأتون من مناطق حضرية ومن شرق البلاد.

باستثناء المتنميين منهم لدائرة السياسة (حيث يأتون من كل الولايات بطبيعة الحال). ويضيف ميلز: إنهم جمِيعاً لهم نفس التكوين النفسي والوجوداني بحكم تشابه الأصول الاجتماعية والنشأة^(٤٠). ثم إن هناك تداخلاً كبيراً بين هذه الدوائر الثلاث، إذ يوجد بينها ما يشبه الباب الدوار. فمن كان بالأمس يتولى موقعاً مهماً في الجيش مثلاً صار اليوم رئيساً لإحدى الشركات الكبرى ثم يتولى غداً منصباً وزارياً وهكذا^(٤١).

أما عن آليات عمل تلك النخبة، فيقول ميلز: «إن كل واحدة من تلك الدوائر تتخذ قرارات مصيرية تتعلق بالحرب والسلام وهي تأخذ وعنتها الجدية تفضيلات الدائرين الآخرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها»^(٤٢).

لكن ميلز في كتابه لم يكن فقط يدين النظام السياسي الأمريكي من زاوية بعده عن الديمقراطية وإنما كان يدين أيضاً المجتمع الأمريكي نفسه الذي اعتبره متواطئاً حتى صار أقرب إلى المجتمع الجماهيري mass society منه إلى المجتمع الديمقراطي^(٤٣).

وقد تعرضت نظرية ميلز عند ظهورها للهجوم من العديد من علماء السياسة منهم طبعاً أنصار النظرية التعددية. ورغم أن بعضها من هذه الانتقادات كان محدود القيمة؛ لأنها كانت إحدى تحليلات المعركة الدائرة حول الهيمنة على أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية، فإن بعض تلك الانتقادات كان موضوعياً ومهماً وأدى لتطوير ميلز وتلاميذه للنظرية فيما بعد.

فمن بين الانتقادات المهمة التي قدمها روبرت دال أحد أهم رواد مدرسة التعددية كان مطالبته لأنصار نظرية النخبة بتقديم أدلة ثبت صحة نظريتهم. فقد أشار دال – مثلاً – إلى أن من يقول بأن هناك نخبة تهيمن على صنع القرار عليه أن يثبت أن من هم خارج تلك النخبة لهم تفضيلات تختلف بوضوح عن تفضيلات النخبة، ومع ذلك تقوم الأخيرة بفرض ما تريده رغمما عن إرادة الأكثريه. أما إذا كان هؤلاء الآخرون غير مبالين بالقرار، أو إذا كان هناك إجماع عام في المجتمع على التفضيل نفسه الذي اختاره تلك النخبة، فإنه يستحيل أن تثبت أن هناك نخبة مهيمنة على صنع القرار. وقد رأى دال أيضاً أن على أنصار نظرية النخبة أن يفرقوا بين ما أسماه «القوة الكامنة» والقوة الفعلية. فوجود مجموعة من الأفراد في موقع مهم تتيح لهم إمكانية الهيمنة لا يعني بالضرورة أنهم يمارسون تلك الهيمنة فعلاً إلا إذا تم إثبات ذلك. وهو ما لا يتأتى إلا عبر تقديم أمثلة محددة لعدد من القرارات التي اتخذوها واتضح فيها دورهم بجلاء^(٤٤).

غير أن أنصار نظرية النخبة كانوا يؤكدون على أن القوة والهيمنة لا تكون بالضرورة عبر اتخاذ النخبة قرارات بعينها وإنما قد يكون عبر منع قرارات أخرى من الصدور أو منع قضايا بعينها من أن تظهر على الأجندة من الأساس. وهي نقطة بالغة الأهمية أضافتها تلك المدرسة لفهمنا لآليات القوة عموماً.

لكن يظل من المهم القول أن أهم ما عانت منه نظرية النخبة أو المؤسسة الحكومية منذ البداية كان غموضها. إذ لم يكن واضحاً منْ - تحديداً - الذين تقصدهم النظرية في كل واحدة من تلك الدوائر الثلاث وكم عددهم وما الذي يفعلونه على وجه التحديد وطبيعة الآليات التي يستخدمونها في ممارسة نفوذهم.

ومن هنا تأتي أهمية الإسهام الذي قدمه عالم السياسة توماس داي، فقد قام في السبعينيات بدراسة إمبريقية واسعة النطاق سعى من خلالها لأن يجيب عن كل الأسئلة التي ظلت غامضة في هذه النظرية. وقد درس داي - وهو من أهم رواد نظرية النخبة - الدوائر الثلاث التي حددتها ميلز دراسة ميدانية وقدم بناء عليها تعريفاً أكثر تفصيلاً للنخبة عموماً ولكل واحدة من تلك الدوائر على وجه الخصوص. أما بالنسبة إلى النخبة الحكومية عموماً فقد عرفها داي بأنها «الأفراد الذين يشغلون الواقع العليا في الهيكل المؤسسي للمجتمع ويعملون السلطة رسمياً لتوجيه وإدارة النشاط في الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية والمدنية والقانونية والتعليمية والثقافية». وكما يتضح من هذا التعريف فقد أكد داي على فكرة محورية هي دور المؤسسات الرسمية، أي أن تلك النخبة تتولى موقع رسمية في المؤسسات السياسية. بعبارة أخرى فهي ليست نخبة موجودة في الظل و مختلفة عنمن يتولون الواقع المهمة، ولا هي نخبة وراء الكواليس تحرك من هم في موقع صنع القرار.

وقد فصل داي أكثر في شرح كل دائرة من دوائر النخبة وحدد أعضاءها على وجه الدقة. فقال: إن نخبة المال هي الأفراد الذين يحتلون المواقع الرسمية للسلطة في المؤسسات التي تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الأصول الأمريكية. ويدخل في ذلك البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجالات الاتصالات والنقل والخدمات إلخ، أما الدائرة الحكومية فقد ضم لها العسكريين (الذين كانوا عند رأيت ميلز دائرة مستقلة)، وقد عرف داي النخبة في الدائرة السياسية بأنهم «من يتولون موقع رسمية للسلطة في الهيئات المدنية والعسكرية في الحكومة الفيدرالية. وهم الذين ذكرهم داي بالاسم فقال إنهم «الرئيس ونائبه والوزراء ومساعدو الوزراء وكلاؤهم وقيادات الكونجرس رؤساء اللجان النوعية وزعماء الأقلية فيها فضلاً عن أعضاء المحكمة العليا». أما بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية فالنخبة تضم من يحتلون «المناصب العليا المدنية والعسكرية»^(٤٥) فيها. ولما كان داي قد ضم دائرة النخبة العسكرية والسياسية معًا بعد أن كانتا دائرتين منفصلتين عند ميلز، فقد أضاف للنخبة من عنده دائرة ثالثة أطلق عليها اسم «قطاع المصلحة العامة» وتضم الذين يعملون في الإعلام والجامعات والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الوقفية المختلفة.

وبناء على هذا الشرح التفصيلي فقد وصل عدد من قصدتهم النظرية حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة أو النخبة إلى ما يقرب من الستة آلاف. ورغم أن هذا العدد يظل صغيراً بالمقارنة بكل أفراد المجتمع إلا أنه تبين

أنا لا نتحدث هنا عن عشرات ولا حتى مئات كما تصور الكثيرون حين قرءوا كتاب ميلز، وإنما نحن نتحدث عن عدد كبير كان حوالي ٦آلاف في السبعينيات حين نشر ذاته لأول مرة. ويثير هذا الرقم قضية مهمة، فإذا كان جوهر فكرة المؤسسة الحاكمة هو أن النخبة تتخذ القرارات التي تعبر عن «مصالحها»، كما قال الأستاذ هيكل، بغض النظر عن مصالح الأغلبية فإن عدد الستة آلاف يشير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات. ذلك لأن مصالح ستة آلاف فرد – قلنا إنهم يأتون من مؤسسات مختلفة – سوف تتعارض وتتضارب بالضرورة. بل من الطبيعي أن تتعارض حتى روؤيتهم لما يمكن أن نسميه «بالمصلحة» العامة والخاصة، الأمر الذي يعني أنه من الصعب أن تكون تلك النخبة على قلب رجل واحد «تجيء» بشخص يعبر عن مصالحهم أو حتى تتفق على مصلحة واحدة ينبغي تحقيقها.

وكما ترى، عزيزى القارئ، فإن نظرية النخبة حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة، فإنها أكدت بوضوح على أن رموزها يتولون مناصب «رسمية» في المؤسسات المختلفة. ولم يقل أحد أن تلك النخبة «فوق المؤسسات» تحرك من يتولون المناصب الرسمية فيها. بل إذا كانت نخبة المال هي التي مثل مصالح «الرأسمالية الأمريكية»، التي تحدث عنها الأستاذ هيكل، وهي وفق النظرية واحدة من دوائر ثلث، لا الدائرة الوحيدة، فمن غير المعقول أن تكون تلك الدائرة هي التي «تأتي». ومن يتولون الأمر بالدوائر الأخرى. صحيح إن هناك تداخلاً شديداً بين تلك الدوائر الثلاث، لكن لم يقل أحد

من رواد النظرية—وفق البحوث الميدانية التي أجريت—إن نخبة المال «فوق» الدائرين الآخرين.

بل أكثر من ذلك، فإن توماس داي حين تحدث عن الدائرة السياسية تحديداً فإنه اعتبر الرئيس الأمريكي بحكم موقعه على قمة تلك الدائرة، الأمر الذي يستحيل معه أن يكون قد «جيء» به ليقوم بمهمة تحدها له دائرة أخرى. أضف إلى ذلك أن داي في معرض حديثه عن الدائرة السياسية ذكر مثلاً أن السياسي في أمريكا «محترف سياسة ولكنه ليس محترفاً في الحكم، أي هو يعرف كيف يفوز في الحملات الانتخابية ولكنه لا يعرف بالضرورة كيف يدير الدولة». لذلك يلجأ الكثير من السياسيين—حسب داي— عند توليهم مناصبهم الانتخابية إلى «رجال جادين» تم اختبارهم فيما سبق^(٤٦). معنى ذلك أن داي يقول ضميناً: إن الرئيس «فوق» النخبة السياسية، يختار رموزها وليس العكس. والحقيقة إن ما قاله داي عن «الرجال الجادين» بالغ الأهمية في فهم ما يحدث في أمريكا. فالمشكلة في النظام السياسي الأمريكي ليست في «أن هناك من يأتون بالرئيس ويحركونه» وإنما تكمن أحياناً في غير المُنتخبين الذين يختارهم الرئيس لشغل مواقع أدنى لإدارة دولاب العمل. وتلك نظرية أخرى تم تطويرها فيما بعد وصارت تتسع لتشمل بيروقراطية الدولة عموماً، وتوكّد على الدور الخطير الذي يلعبه الذين يتولون مواقع أدنى بل والذين يديرون بيروقراطية الدولة في الوزارات والهيئات المختلفة.

بعد هذا العرض يبقى سؤال هو: هل المشكلة فيما قلناه في عالمنا العربي عن المؤسسة المحاكمة عند الحديث عن أوباما أن المؤسسة مفهوم قديم لا يصلح لفهم الحاضر؟ الإجابة بالنفي حتماً. فنظرية النخبة تظل مثلها مثل نظريات أخرى كثيرة، عبارة عن «أدوات» نستخدمها لفهم الظواهر السياسية. لكن القضية هي كيف نستخدمها. فعلى سبيل المثال، فإن أدوات ومفاهيم نظرية النخبة مناسبة لتحليل طبيعة صنع القرار في عهد بوش الابن. ففي تلك المرحلة، هيمنت نخبة محدودة للغاية في «الدائرة السياسية»؛ حيث تولت موقع حساسة وسيطرت على عملية اتخاذ القرار واستطاعت أن تهمش آخرين داخل الدائرة السياسية نفسها. وقد اتضح مؤخراً على سبيل المثال أن رموز الكونجرس - التي هي عند ميلز وتوماس داي ضمن أهم رموز النخبة السياسية - قد تم تهميشها بل وتضليلها في عهد بوش^(٤٧). ومن الممكن القول إن أدوات النظرية التعددية ربما هي الأنسب لفهم الكثير مما دار في عهد كلينتون. فهي تساعد على شرح الطريقة التي استطاع بها الجمهوريون - بالتنسيق مع عدد من أعني جماعاتصالح - قتل مشروع كلينتون للرعاية الصحية فكان ذلك سبباً مباشرأً في طرد الديمقراطيين من موقع الأغلبية في الكونجرس بعد أن احتلوها على مدار أربعين عاماً.

عبارة أخرى، فإن نظريات العلوم السياسية اجتهادات بشرية تتعرض للتطوير طوال الوقت وتتوقف قيمتها على قدرة مفاهيمها وأدواتها المختلفة على مساعدتنا في فهم الظواهر المختلفة.

وإذا كان الأمر كذلك، أى إن المسألة ليست هي أن المفهوم قديم، يصبح السؤال: هل يمكن استخدام مفهوم المؤسسة الحاكمة لفهم ظاهرة أوباما؟ الإجابة نعم ولكن القضية كيف يمكن استخدامه؟ وهنا – تحديداً – وجه الاختلاف مع ما قاله الدكتور جلال أمين في مقاله المهم عن خطاب أوباما. فهو قال: «نظر رجال المؤسسة الأمريكية وفيهم أنصار إسرائيل والصهيونية فلاحظوا وجود رجل مدهش (يقصد أوباما) يريد أن يستغل بالسياسة وتتوفر فيه كل فرص الزعامة... إنه من الممكن لهذا الرجل أن يخدم بشدة هدف تحسين صورة أمريكا». بعبارة أخرى، استخدم الدكتور أمين المفهوم ليخرج بنتيجة مؤداتها أن أوباما كان مناسباً من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة لتحسين صورة أمريكا في الخارج. وهي المؤسسة التي كان قد عرفها في موضع آخر في مقاله بأنها «مجموعة أصحاب المصالح الكبرى المالية والصناعية والعسكرية»^(٤٨).

غير أن كاتبة السطور تجد أن هناك من المؤشرات ما قد يؤدى لنتيجة عكس التي وصل إليها الدكتور جلال أمين. ففي فترة الانتخابات كان من الممكن أن تجد دوائر النخبة في أوباما خطرًا عليها. فأوباما لم يجمع تمويل حملته بالطرق التقليدية فقط وإنما اعتمد بشكل جوهري أيضاً على جمع التبرعات الصغيرة من مواطنين عاديين عبر شبكة المعلومات. وهي التبرعات التي لا تخطى الواحدة منها التسعين دولاراً، الأمر الذي كان يعني تحولاً حقيقياً يهدد بشكل مباشر هيمنة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على

العملية السياسية. بعبارة أخرى: ما المانع من أن تكون المؤسسة الحاكمة قد وجدت في أوباما تهديداً لا فرصة؟!

غير أنه يظل من المفید في ظني استخدام مفهوم المؤسسة لفهم ظاهرة أوباما، ولكن من زاويتين آخريتين على الأقل، الأولى تتعلق بكيفية صعود ذلك الرجل ذي الأصول الإفريقية للقمة، والثانية تتعلق بفهم أدائه وهو في موقع السلطة، أي بعد تواليه.

أما الراوية الأولى أي صعود أوباما للسلطة، فالمسألة ليست أنه «جيء به» ولا أن المؤسسة «اختارت» وإنما هو أنه صعد للقمة عبر امتداله لأعراف المؤسسة الحاكمة أصلًا. فمن بين الإسهامات المهمة التي قدمتها نظرية النخبة هو ما يتعلق بشرحها لمفاهيم الانضمام لتلك النخبة والترقى بداخلها. ويقول رايت ميلز: إن هناك قواعد للعبة على من يريد الانضمام للنخبة الالتزام بها، وهي تمثل في قيم وأفكار عامة لا يجوز الخروج عليها، وهى التي اعتبرها ميلز نفسه أهم بكثير من الأصول المشتركة التي تحدث عنها^(٤٩). وفي الحقيقة فإن حملة أوباما الانتخابية وأداءه السياسي طوال تلك الفترة غموض متاز لشرح مفهوم قواعد اللعبة تلك. فرغم الحركة الشعبية الواسعة التي دعمت أوباما وحملته حملة إلى البيت الأبيض إلا أنه من المهم للغاية القول إن أوباما ما كان سيحقق الفوز لو لا أنه كان يفهم بالضبط طبيعة السقف المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحدياً لتلك القيم

والأعراف. والدليل على ذلك هو، مرة أخرى، حملة هوارد دين الانتخابية في ٢٠٠٤. فحملة هوارد دين كان وراءها هي الأخرى حركة شعبية مثل تلك التي حملت أوباما للحكم، (وإن كانت تلك الحركة قد نضجت كثيراً مع أوباما). والفارق الواضح بين هوارد دين وباراك أوباما هو أن الأول لم يكن يهتم كثيراً ببراعة قواعد اللعبة^(٥٠).

أما الزاوية الثانية التي لا تقل أهمية والتي يمكن أن تسهم فيها نظرية النخبة فهي تتعلق بالأداء السياسي لأوباما في السلطة. فرغم أن أوباما وصل للحكم دون أي تحدي للأعراف النخبية أى قواعد اللعبة التي تحدث عنها رأيت ميلز، إلا أنه ما إن تولَّ مهام منصبه رسميًا حتى راح يتحدى الكثير منها بل وصار يكسر الكثير من المحرمات في قضايا مختلفة. ومن هنا يبقى السؤال الأهم على الإطلاق هو ذلك الذي يتعلق بما سوف يسفر عنه ذلك على المدى المتوسط، أى إلى أي مدى سوف ينجح أوباما في مؤسسة تلك المواقف التي تمثل تحدياً للأعراف وكسرًا للمحرمات. بعبارة أخرى، فإن نظرية النخبة توفر لنا بعض الأدوات التي يمكننا من خلالها قياس حجم التحول الذي يحدثه أوباما الأمر الذي يوجه انتباها إلى أهم ما في الموضوع أصلاً وهو المدى الذي يمكن أن يذهب له أوباما في التحدي، ومدى قدرة النظام الأمريكي على احتمال مثل ذلك التحدي.

خلاصة القول، فإن المؤسسة الحاكمة مفهوم اخترعه علماء السياسة،

وهو لا يزال صالحًا للاستخدام لفهم الكثير من الظواهر، بشرط أن نستخدمه ونحسن على وعي كامل بأنه «اجتهاد» لفهم الواقع وليس هو الواقع نفسه، فتتصبح المسألة هي كيف نستخدمه ليلقى الضوء على الظواهر المختلفة فينير لنا الطريق بدلاً من أن يحجبه.

* * *

ثالثاً: ما العمل؟

قدمت هذه الدراسة اجتهاداً محدداً في قراءة خطاب أوباما، مؤداه أن الخطاب حمل جوانب سلبية وأخرى إيجابية. وإذا صرحت هذا التحليل، وفي ضوء ميزان الداخل الأمريكي وفي ظروف الضعف العربي الراهن فإننا نحن - العرب - لا نملك ترف تجاهل الإيجابيات والدفع بقوه نحو تغيير السلبيات؛ إذ ينبغي لنا أن نتفاعل على المستوى الرسمي والمدنى مع السلبي والإيجابي على السواء.

إعلان الموقف :

ولعل الخطوة الأولى في ذلك السبيل هي الإعلان الواضح من جانبنا أننا التقطنا التحول الإيجابي ونقدره وندرك أن أموراً أخرى لا تزال كما هي لم تتغير. فإذا كان من المهم التأكيد على رفضنا للاحتلال الأمريكي وما يرتكبه من جرائم في العراق وأفغانستان، يظل من المهم بالقدر نفسه التفاعل مع

الجوانب الإيجابية لتعظيم المكاسب من ورائها. فليس خفيًا أن هناك قوى كثيرة في الولايات المتحدة انزعجت أينما انزعاج من ذلك التحول الإيجابي تجاه العالم العربي والإسلامي، وهي في الواقع تنتظر اللحظة المناسبة لتفجر للحلبة لتعيد عقارب الساعة إلى ما كانت عليه في عهد بوش وربماأسوء. فما قدمه أوباما لم يرق في الحقيقة لقوى اليمين والدوائر الصهيونية اليمينية على وجه الخصوص. وهي كلها شنت على أوباما حملة شرسه وصلت إلى حد التحرير ضدّه^(٥).

وأوباما لا يزال اليوم يحظى بشعبية معقولة تمنحه حرية حرفة، لكن مجرد أن تتحسر تلك الشعبيّة سيصبح من السهل على خصومه تحديه وتعطيله. ولا توجد هدية لخصوم أوباما أفضل من أن يتمكّنوا وقتها من حشد الرأي العام المتعلّين بأن ما فعله أوباما لم يلق استجابة إيجابية تذكر من العالم الإسلامي. عندئذ سوف تسهل العودة للمقولات الفجة التي كررها المحافظون الجدد في عهد بوش من أن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، وهي وحدّها اللغة التي يمكن لأمريكا استخدامها معهم. بعبارة أخرى، فإن أخطر ما يمكن أن نفعله في حق أنفسنا نحن – العرب – هو أن نظل نردد حكاية: أن لا فرق بين بوش وأوباما وأن الحكاية مجرد كلام جميل لن يتبعه فعل يذكر، فكما سبقت الإشارة، في أكثر من موضع في هذه الدراسة، فإن التحول في الفعل الأمريكي لن يأتي من تلقاء نفسه وإنما نتيجة تحرك الفاعلين الآخرين المعنيين بكل قضية.

الحكومات :

لن يكون هناك « فعل » إيجابي من طرف دولي تجاه قضيانا ما لم تكن هناك مبادرة منا نحن . ولعل الأهم على الإطلاق هو بلورة رؤية واضحة بشأن طبيعة المصالح العليا والأهداف والاستراتيجيات المختلفة ، والتي ينبغي عليها موافق قوية تقوم بالضرورة على منطق الفعل لا رد الفعل . وتلك هي الركيزة الوحيدة التي تدفع نحو موافق إيجابية من الأطراف الأخرى بما فيها الطرف الأمريكي .

تفكيك الرؤى المنطرفة : والحقيقة أن الدفع نحو تحقيق تقدم في الفعل الأمريكي كان لا بد أن يبدأ قبل فترة طويلة تسبق حتى خطاب أوباما في القاهرة . ولنضرب مثلاً بالقضية الفلسطينية ، فليس خفيًا على أحد أن الكوارث الداخلية والخارجية التي خلفتها إدارة بوش كانت قد خلقت مناخاً عاماً -

عشية تولّي أوباما – فيه درجة عالية من القبول بمراجعة الرؤى التي قامت عليها سياسات تلك الإدارة بما في ذلك تلك السياسة المتعلقة بإسرائيل. وليس المقصود هنا أن تتخلى أمريكا عن إسرائيل وإنما المقصود هو تفكيك تلك المنظومة المتطرفة من الرؤى والمفردات التي كانت إدارة بوش قد نجحت في إبرسائها، ودفعت بوجهها أمريكا لمواقف متطرفة بشأن المستوطنات ووضع القدس واللاجئين بل ومفهوم الدولة اليهودية. والحقيقة إن تلك المراجعة – رغم صعوبتهاأمريكياً – إلا أنها ليست مستحيلة خصوصاً في ظل وجود حكومة إسرائيلية متطرفة، ذلك لأن قدرة إدارة أوباما على تلك المراجعة مشروطة بالعزلة التي ستواجهها الحكومة الإسرائيلية الجديدة دولياً وإقليماً. فتلك العزلة هي التي ستعطى لإدارة أوباما الغطاء السياسي المطلوب لحرية الحركة ومواجهة الضغوط الداخلية. غير أن تلك العزلة لم يكن من الممكن أن تتحقق دون العرب، ومن ثم لم يكن مفهوماً في واقع الأمر لماذا تبادر مصر بفك عزلة نتنياهو وتدعوه لزيارة القاهرة في حين أن المصلحة تقتضي التريث من أجل إحكام عزلة تلك الحكومة المتطرفة !

استثمار التوتر الأمريكي الإسرائيلي:

بل أكثر من ذلك، كان واضحاً أن هناك بوادر توتر مكتوم بين واشنطن وتل أبيب كان يتحتم الاستفادة منه وتعزيزه، فرغم أن أوباما كان قد وجه الدعوة لنتنياهو لزيارة واشنطن في منتصف مايو إلا أن تلك الدعوة لم تُخفِ

التوتر المكتوم في العلاقة بين الطرفين. بل أن الدعوة ذاتها كانت إحدى تجليات ذلك التوتر، وليس سرًا أن نتنياهو كان يرغب في لقاء الرئيس الأمريكي في بداية مايو لا في غضون ذلك الشهر، فهو سعى لتحديد الموعد في الفترة التي كان سيقضيها في أول شهر مايو في واشنطن لحضور مؤتمر السنوي لمنظمة إبياك – اللوبي الرسمي المناصر لإسرائيل – لكن البيت الأبيض اعتذر عن تحديد موعد لنتنياهو في تلك الفترة «لارتفاع جدول أعمال الرئيس»، فما كان من نتنياهو إلا أن ألغى مشاركته في مؤتمر إبياك، وطلب من بيريز أن ينوب عنه في حضوره.

ومغزى القصة لا يفهم إلا في سياقها التاريخي. ففي العادة، يحضر رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤتمر إبياك، الذي يحضره أيضًا المئات من رموز الدولة وكبار المسؤولين الأمريكيين. وغالبًا ما تنتهي زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بلقاء مع الرئيس الأمريكي يتأثر بالضرورة «معظاره» دعم إسرائيل التي شهدتها مؤتمر إبياك. لكن أوباما اختار هذه المرة ألا يلقى نتنياهو أثناء مظاهرة إبياك ، ثم دعاه للقاء لاحقاً. ومن هنا فالقصة ذات دلالة. فدعوة أوباما تحمل رسالة مؤداها أن اللقاء يحدد موعده الرئيس الأمريكي وليس نتنياهو ولا إبياك، أما رد فعل نتنياهو فقد حمل رسالة غضب لإبياك التي لم تقلح في الحصول له على موعد مع الرئيس!

والحقيقة إن تلك الواقعة لم تكن الحلقة الأولى في مسلسل التوتر المكتوم

بين البيت الأبيض وحكومة نتنياهو، فقد بدأ هذا التوتر حتى قبل أن يتولى الأخير منصبه، حيث أدلى نتنياهو – مثلاً – بتصريح فج للإعلام قبل توليه ساعات قال فيه: إن أولويات الرئيس الأمريكي «لا بد» أن تكون إصلاح الاقتصاد الأمريكي وإيران. وأضاف: إن على أوباما أن يتولى موضوع إيران وإلا فسوف تضطر إسرائيل لتوليه. والصلف الإسرائيلي لم يقف عند مجرد تحديد أولويات الرئيس الأمريكي نيابة عنه بل كان واضحاً أن حكومة نتنياهو تعمل بشكل منظم ضد أولويات إدارة أوباما في المنطقة، سواء تمثل ذلك في رفض المبادرة العربية وحل الدولتين. ولم يكن خافياً أيضاً أن إدارة أوباما في ضوء كل ذلك قد بدأت حركة واسعة النطاق في أروقة الكونغرس، معقل دعم إسرائيل، لإطلاق الأعضاء على ما يجري أولاً بأول تحسباً لمواجهة محتملة مع حكومة نتنياهو.

باختصار، كان واضحاً أن أوباما قد استعد فعلاً تحسباً للمواجهة مع دولة تدعمها واحدة من أعني جماعات المصالح الأمريكية وأودت في السابق بضموم رؤساء أمريكيين قبله. المؤسف في الأمر أن العرب بأوضاعهم المتردية وأولوياتهم المقلوبة لم يقتنعوا الفرصة ولا حتى حاولوا أن يشكلوا الغطاء السياسي الذي يحتاج إليه أوباما بل بدوا غير مؤهلين حتى للاستفادة من تلك المواجهة. أما الغطاء السياسي، فقد وفره له اليهود الأمريكيون التقديميون الذين يهاجمون علينا تطرف حكومة نتنياهو ويناهضون بانتظام

أداء منظمة إبياك التي صارت منذ عقود بوقاً لليكود الإسرائيلي.

الوقت هو العملة الصعبة:

وكان من الضروري أيضاً استغلال الشهور الأولى من عمر الإدارة الجديدة لإحداث إنجاز مهم. ووفق طبيعة عمل النظام السياسي الأمريكي وأدبياته، فإنه لم يتحقق في العام الأول لحكم أوباما إنجاز ملموس نحو وضع الصراع العربي الإسرائيلي على أول طريق الخلق المجاد، ستتضاءل كثيراً فرص نجاحه في القيام بذلك لاحقاً، فالرئيس الأمريكي عادة ما يتمتع بشعبية كبيرة في بداية حكمه يطلق عليها «شهر العسل الرئاسي»، وهي فترة تختلف مدتها من رئيس إلى آخر. وعادة ما يسعى الرئيس الأمريكي للاستفادة القصوى من تلك الفترة لتمرير أكثر سياساته جرأة وإثارة للجدل. فشعبية الرئيس هي الرادع الأول - كما سبقت الإشارة - الذي يحد من قدرة الكونجرس وجماعات الضغط والإعلام على تحديه. ولكن مع مرور الوقت، تنحسر شعبية الرئيس وتطلع أصوات معارضيه ويسهل الضغط عليه، فيستحيل عليه تحقيق ما كان يمقدوره القيام به وقت أن كانت شعبيته مرتفعة. والرئيس الأمريكي حتى يتخذ مواقف جريئة تضغط على إسرائيل لا بد أن يكون في أوج شعبيته. ومن هنا تأتي أهمية الاعتبار الثاني وهو ما تفعله إسرائيل بشأن خلافها مع إدارة أوباما. فالأرجح أن تتحرك إسرائيل وأنصارها على مستوىين: الأول هو تحذب القضايا الخلافية - مثل المستوطنات - والتركيز

على انتزاع مواقف أمريكية بشأن قضايا أخرى محورية لا تقل أهمية مثل طبيعة الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية والمبادرة العربية. والمستوى الثاني تعطيل قوة الدفع لدى الإدارة عبر المماطلة والتسويف حتى تبدأ شعبية أوباما في الانحسار. وقد بحثت حتى الآن الحملة الإسرائيلية فعلاً فاستخدم أوباما بنفسه تعبير «الدولة اليهودية». والطبيعي أن تسعى إسرائيل وأنصارها أيضاً للدفع نحو مواقف أمريكية بشأن طبيعة الدولة الفلسطينية، بما في ذلك حق العودة والقدس والسيادة، فضلاً عن الدفع نحو تبني أمريكا لطالب إسرائيل بشأن البدء فوراً في التطبيع العربي دون ربطه بالانسحاب كما تنص المبادرة العربية. بعبارة أخرى، هدف إسرائيل هو انتزاع ما تستطيع من أوباما وهو في أوج قوته في القضايا التي لم يتناولها بعد، مع تأجيل القضايا الخلافية - مثل المستوطنات - لحين تنحسر شعبيته فيسهل الضغط عليه بشأنها. وبناء على كل ذلك كان لا بد من حركة عربية فورية لا انتظار ما سوف يقوله أوباما في القاهرة.

لكن أيّاً من ذلك لم يحدث بل كان الموقف العربي باهتاً وقائماً على منطق رد الفعل. بل استمر المنطق نفسه هو المحاكم حتى فيما يتعلق بخطاب أوباما.

التحول الديمقراطي:

بل أكثر من ذلك. فإن المسألة الجديرة بالتأمل حقاً هي أن أيّاً من الحكومات العربية لم تَعْ دروس مرحلة بوش ولا سعت للاستفادة منها، فما

إن خرج بوش من الحكم حتى طوى العرب الصفحة بكل مراياتها وصار الهدف هو ببساطة إعادة العلاقة مع أمريكا إلى ما كانت عليه قبل بوش. ومن هنا ضاعت فرصة دراسة ما حدث وأسبابه واتخاذ الخطوات التي تضمن عدم تكراره، والتي يمكن الانطلاق منها لإعادة تكيف العلاقة مع أمريكا على أساس جديدة. ولعل الدرس الأهم لمرحلة حكم بوش هو ذلك المتعلق باستغلال أهم نقاط ضعف أمتنا، وهي غياب الديمقراطية. والحقيقة إن الدكتاتورية أدت لضياع وطن بأكمله – هو العراق – وهددت بضياع أوطان عربية أخرى، فلولا ما لقيه مشروع المحافظين الجدد من تعثر في العراق لانطلقوا لاستكمال باقى المخطط في دول أخرى. ومن هنا فإن العالم العربي لا يملك ترف تأجيل التحول الديمقراطي تحت أي مسمى، والمسألة لا تتوقف في الواقع عند مجرد سد النزاع وحماية بلادنا من الابتزاز باسم الديمقراطية، وذلك لأن الانفتاح السياسي هو مفتاح العافية الذاتية التي تصبح معها أمّة حية قادرة على بناء علاقات مع كل الأطراف الدولية على أساس أكثر صحة وتوازنًا. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، فمن المهم القول بأنه ليس بقدور أية حكومة أن تدير علاقة مع طرف إمبراطوري كأمريكا – وهي ستظل كذلك في عهد أوباما ومن بعده – دون أن يكون ظهرها محميًّا عبر الاستناد إلى أرضية صلبة في الداخل، أي وفاق وطني حقيقي يصوغ تعريفًا جامعًا للمصالح العليا وبيني – من ثمّ – رؤية واضحة للأهداف الإستراتيجية. ومثل ذلك الوفاق الوطني يحتاج

من أجل تحقيقه إلى إدارة حوار مجتمعي جاد يشمل كل القوى والتيارات الأساسية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في أجواء افتتاح ديمقراطي حقيقي. بعبارة أخرى، لأن الإجماع الوطني هو الشرط الضروري لإعادة بناء العلاقة مع الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة على أساس جديدة فإن التحول الديمقراطي لم يعد مطلوبًا لمجرد سد الذرائع وإنما صار مرتبًا ارتباطاً مباشرًا بالأمن القومي ذاته؛ حيث هو الضمان الوحيد لتحقيق مناعة بلادنا ضد كل أشكال الاستعمار الجديدة منها والقديمة، والمرتكز الأساسي لحماية مصالح شعوبنا.

المنظمات الحكومية :

وإذا كان هذا هو الحال الرسمي مثلاً في الحكومات يبقى دور المنظمات الحكومية العربية والإسلامية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ورغم القيود المعروفة على حرية حركة تلك المنظمات كونها ممثلة للحكومات، يظل من الممكن لها أن تقدم إسهاماً مهمّاً من زاويتين: الأولى تتعلق بالسعى لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق بين الدول الأعضاء فيها بخصوص الشوابت العربية والإسلامية لثلا يتبرع طرف ما بالتفريط فيها. والثانية هي الخروج من أسر السقف المنخفض للحكومات عبر التركيز في خطابها فقط على الشوابت والتأكيد عليها.

المستوى غير الرسمي

دور المجتمع المدني :

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الجانب الرسمي يصبح السؤال: ماذا عن المستوى غير الرسمي؟ هل من شيء يملأه غير الرسميين؟ الحقيقة إن هناك دوراً بالغ الأهمية لا بد أن يلعبه المجتمع المدني العربي في التفاعل مع المجتمع المدني الأمريكي.

ومن المهم القول هنا إن بعض منظمات المجتمع المدني العربي تتصور أنها تفعل ذلك عبر علاقاتها بمؤسسات أمريكية شتى. غير أن تلك الارتباطات هي في الواقع علاقات بين مؤسسات مدنية عندنا وهيئات مانحة عندهم، وهو الأمر الذي يخلق نوعاً من العلاقة يختلف بالضرورة عن المقصود بالتفاعل مع المجتمع المدني العالمي. فالتفاعل المقصود هو ذلك الذي يقوم في الواقع على الندية، وينبني على المشترك الإنساني وقيمته ويتطور بناء على

العمل المشترك، يدًا بيد، بشأن قضايا تهم كل طرف من الأطراف الفاعلة.

ولا بد أن يكون واضحًا في هذا الصدد أن المجتمع المدني العربي، في مثل ذلك الاشتباك، سيكون عليه دعم الآخرين بشأن قضايا تهمهم مثلما يطلب منهم دعمه بشأن قضاياه، فهي عملية تبادلية تقوم على التبني المشترك للقضايا المبنية على قيم إنسانية عالمية تهدف لخلق مجتمع عالمي أكثر عدلاً وحرية وآدمية.

أمريكا الأخرى:

ومن المثير للتأمل حقيقة أن الحديث عن «حركة أوباما»، أي مجموع القوى والجماعات التي دعمت أوباما وحملته حملاً للبيت الأبيض، اقتصر في عالمنا العربي على دورها في إحراز الفوز في انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية، رغم أن تلك الحركة دلالتها الأساسية هي أنها تفتح آفاقاً جديدة لعمل المجتمع المدني العربي. وأقصد بذلك التفاعل والاشتراك مع القوى الحية في المجتمع الأمريكي والتي تمثل «حركة أوباما» جزءاً يسيراً منها. فتلك الحركة تمثل جزءاً مما كان إدوارد سعيد قد أطلق عليه «أمريكا الأخرى»^(٥٢) – أمريكا المجتمع المدني على اتساعه والحركات الاجتماعية بما تضم من تنظيمات وجمعيات لا حصر لها ذات أهداف ودوافع شتى. وينبغي هنا التنبيه إلى أن هناك بالتأكيد حركات اجتماعية أمريكية لها أهداف عنصرية أو لا تمانع من الهيمنة الأمريكية على العالم. وتلك ليست هي المقصودة في عملية التفاعل

المقصود هنا، فالمقصود بالطبع هو التفاعل مع تلك القوى التي ترفض العنصرية والقهر والهيمنة على أرضية القيم والمبادئ الإنسانية المشتركة. بعبارة أخرى فإن التفاعل المطلوب لا بد وأن يبني على دراية حقيقة وفهم دقيق لسمات المجتمع الأمريكي ذاته وطبيعة القوى المختلفة فيها وتوجهاتها.

وتشي الخبرة الأمريكية عبر تاريخها بالدور الفاعل الذي تلعبه الحركات الاجتماعية نحو التغيير الحقيقي في الولايات المتحدة. فرغم دعوى التخويف وسائل السخرية التي تعرضت لها كل الحركات الاجتماعية الأمريكية عبر التاريخ دون استثناء، فضلاً عن التعتمد الإعلامي المفروض عليها إلا أنها كانت في الواقع وراء كل التغيرات الكبرى في التاريخ الأمريكي بدءاً بحركة مناهضة العبودية، ومروراً بحركات المرأة والعمال والبيئة ووصولاً إلى الحركة المناهضة للحرب في فيتنام، وبالقطع حركة الحقوق المدنية.

هذا الوجه الآخر للأمريكا هو ما صار عالمنا العربي لا يملك ترف تجاهل التعرف عليه والتفاعل معه، فالهدف هو عمل مشترك مع تلك القوى يهدف إلى نصرة القضايا العربية. فالعمل المشترك مع هذه القوى هو السبيل الوحيد لإحداث تحول في اتجاهات الرأى العام الأمريكي إزاء قضایانا على المدى الطويل. فذلك التحول لن يتتحقق عبر إطلاق محطات قضائية ولا إرسال بعثات «لتحسين صورة العرب والمسلمين»، وإنما عبر عمل مشترك يبدأ بيد مع تلك القوى التي يوجد بينها وبين قوى حية كثيرة في مجتمعاتنا مشتركات

أكثر مما يراد لنا أن نراه.

و تلك القوى هي وحدتها القادرة على الضغط على الحكومة الأمريكية لتغيير السلبي من سياساتها، فالحكومة الأمريكية مسؤولة أمام المواطنين الأمريكيين لا أمامنا وعینها طوال الوقت على مطالبهم. ومن هنا فإن الأمل الحقيقي ليس في أوباما أو غيره من السياسيين الأمريكيين وإنما في صعود قوة تلك القوى وتنامي قدرتها على الضغط على المسؤولين السياسيين.

شبكة عالمية لفضح جرائم إسرائيل:

وهنالك عشرات من القضايا المرشحة للعمل المشترك، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال قضية الصراع العربي الإسرائيلي، تكون مسألة فضح الجرائم الإسرائيلية على نطاق واسع من القضايا التي ينبغي أن نوليها اهتماماً معتبراً. فلا يمكن لنا نحن - العرب - تغيير توجهات الرأي العام الأمريكي إزاء إسرائيل - وما يستتبعه من تحول في التوجهات إزاء قضيانا - دون التعاون مع المنظمات الأمريكية ذاتها. والسبيل الوحيد لذلك هو أن يتم على أرضية حقوق الإنسان عموماً لا حقوق الشعب الفلسطيني أو الحقوق العربية. بعبارة أخرى: يتحتم على الحملات التي تهدف لفضح جرائم إسرائيل أن تبني على عولمة الخبرة الإنسانية، أي ربط خبراتنا بخبرات قوى وجماعات وشعوب أخرى والمقارنة بينها وبين الممارسات السابقة - بل وال حالية - في حق جماعات بشرية أخرى.

فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد أوجه شبه كبيرة بين الممارسات الإسرائيلية الحالية سواء تجاه عرب إسرائيل أو في الأراضي المحتلة وبين الممارسات التي كانت سائدة في أمريكا زمن العنصرية.

ومن ثم يصبح من المفيد للغاية أن يتم الربط بشكل مباشر بين تلك الممارسات والتاريخ الأمريكي نفسه، الأمر الذي من شأنه أن يشكل الصدمة الضرورية للرأي العام الأمريكي الذي لا يعرف الكثير أصلاً عمما يدور في إسرائيل وتأتي صورتها عنده من إعلام بيض وجهها باستمرار.

دعم أصحاب الضمائر:

وفي الحقيقة إن هناك الكثير من أصحاب الضمائر في أمريكا نفسها الذين يسعون لفضح جرائم إسرائيل، فليس أقل من التفاعل معهم. لكن ما لا يقل أهمية عن التفاعل معهم هو أن نوفر لهم الدعم، فهو لا يتعرضون للتتكميل والتشهير بل والتشريد عبر الطرد من وظائفهم، مثلما هو الحال مع البروفسور مايكيل روبنسون الذي ذكرته هذه الدراسة كمثال حي في موضع سابق، ولذلك لا بد من التفكير جدياً في خلق شبكة عالمية لدعم هؤلاء. وينبغي التأكيد هنا على أن الدعم العربي المطلوب ليس دعماً مادياً مباشراً؛ حفاظاً على مصداقية من ندعهم.

لكن تظل هناك أشكال مختلفة لذلك الدعم من الممكن أن تشتراك فيه الحكومات العربية بل والأفراد أيضاً. ولنأخذ مثلاً بحالة أستاذ جامعي يتعرض

للتكتيل بسبب انتقاده لإسرائيل، في هذه الحالة يمكن للحكومات أن تعلن عن وقف بعثاتها العلمية والأكاديمية لتلك الجامعات. ويمكن للحكومات الخليجية تحديداً أن توقف أي تمويل لبرامج أو مشروعات في تلك الجامعات.

أما عن المجتمع المدني العربي، فيمكن لمراكيز البحث والأكاديميين أن يصدروا بيانات يعلنون فيها مقاطعتهم لتلك الجامعات وينشرونها على نطاق واسع، قد يضم - ضمن ما يضم - إعلانات مدفوعة الأجر في كبرى الصحف الأمريكية. هذا بينما يجوز للأفراد عبر موقع شبكة المعلومات المختلفة التعبير عن آرائهم بقوة والإعلان عن تضامنهم.

لكن المهم في كل ذلك أن تبني مثل تلك الحملات ليس على أساس «الدفاع عن فلسطين» أو الحقوق العربية، ولكن يتحتم أن يتم إطلاقها من على أرضية الحريات، وهي في حالة المثل الذي نحن بصدده تتعلق «بالحرية الأكادémie». فيكون خطاب الجهات المختلفة التي تبني المقاطعة من قبيل: «إننا نرسل أبناءنا للجامعات الأمريكية ونحرض على التعاون معها لأنها الأفضل من حيث الحريات الأكاديمية، ومن هنا فقد ارتأينا أن هذه الجامعة تحديداً لا تحقق المطلوب من وراء ذلك التعاون» !

عبارة أخرى، فإن الجامعات الأمريكية تخشى انقطاع التمويل المناصر لإسرائيل، وتخشى الاتهام بالعداء للسامية. ومن هنا فإن الأمر يتطلب عملاً موجعاً على جانب التمويل واتهاماً آخر لا يقل ضرراً بالجامعة نفسها.

والشيء نفسه يصدق على قضية العراق، فهناك قوى حية كثيرة داخل المجتمع الأميركي تؤمن بأن ما حدث وما يحدث في العراق جريمة، وتلك هي القوى التي ينبغي العمل معها على أكثر من صعيد على النهج نفسه الذي تم شرحه تواً.

تلك كانت مجرد أمثلة لنوع التفاعل المطلوب رسمياً ومدنياً، وهناك غيرها عشرات الأمثلة الأخرى، بل لعله من المهم للغاية الاجتهاد ليس فقط في العمل ولكن أيضاً في التفكير الخلاق بشأن سبل ووسائل أخرى.

لكن لأن الحركة العربية الرسمية والمدنية متغيرة للغاية فإن الفرصة مواتية في الواقع لنكوص سلبي أمريكي في الفترة القادمة، وحين يحدث ذلك - وأظنه سيحدث على الأرجح، لتعثر الفعل العربي الداعم للتحول الإيجابي - فلا يجوز أن نعتبر تلك التطورات السلبية الأمريكية دليلاً على دقة التحليل الذي قال إن أوباما جاء إلى القاهرة ليقول لنا كلاماً جميلاً بينما الفعل لن يتغير. فالحقيقة أن تلك المواقف السلبية الأمريكية - حين تحدث - لن تكون إلا دليلاً على الخيبة العربية التي عجزت عن قراءة الواقع دققة وفشلتها في الاستجابة له في الوقت المناسب.

* * *

خاتمة

حين شرعت في كتابة هذه الخاتمة رحت أتأمل الأسباب التي دفعتني لكتابة الدراسة من الأساس، ولا أخفى عن القارئ أننى أدركت أننى قد أقدمت على إجراء هذه الدراسة مدفوعة بأسباب لا تختلف كثيراً عن تلك التي دفعتنى بالأساس للتخصص في دراسة الولايات المتحدة الأمريكية!

فمنذ مرحلة مبكرة من عملى الأكاديمى، صرت على قناعة بأن هناك قصوراً يثير القلق فى تناولنا للشأن الأمريكى، فهو تناول ينطوى على الكثير من المبالغات السلبية والإيجابية على السواء، ويقوم على الانتقائية فىأغلب الأحيان، ويعيل لتردد الكثير من المقولات غير المضبوطة؛ مما يؤدى في مجمله إلى سوء التقدير وإلى القفز لاستنتاجات مغالبة فى التبسيط أو التعميم، ومصدر القلق الذى دفعنى للتخصص هو نفسه الذى دفعنى لكتابة هذه الدراسة، وهو أن هذا النوع من التناول نتیجته الختامية العجز عن حماية مصالحنا الحيوية.

فالحقيقة إن تناولنا لخطاب أوباما في القاهرة بل وتعاملنا مع إدارة أوباما يحمل في طياته النمط نفسه بكل سماته وخصائصه تقريرياً، فكانت نتيجته هذه المرة العجز عن التناول جوهر التحول الذي حملته الإدارة الجديدة، فإذا ما تركنا كل التفاصيل وركزنا على الصورة الكلية يمكن القول إن أوباما قد غير، في الواقع، قواعد اللعبة التي تحكم العلاقة بيننا وبين بلاده، ومن ثم لم يعد من الممكن التعامل مع إدارته وفق قواعد اللعبة القديمة التي كانت سارية قبيله. وإذا كانا أن قواعد اللعبة قد تغيرت يسمح لنا بأن نشتراك منذ مرحلة مبكرة في صنع تلك القواعد الجديدة وتشكيلها، بدلاً من أن تفرض علينا فرضاً، فإذا كنا بسبب الوهن العربي قد عجزنا عن امتلاك المبادرة في تغيير قواعد اللعبة فمن واجبنا على الأقل أن نشتراك في صنعها وهو أضعف الإيمان. ومن الجائز أيضاً أن نرفض القواعد الجديدة إذا ما امتلكنا الإرادة، لكن ما لا يجوز في الواقع هو أن نتصرف وكأن شيئاً لم يتغير.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يدعوه للتأمل حقاً هو أنه رغم كل ما قيل ويقال في معرض التنديد ببوش وسياساته، فإن علينا أن نعترف بأن الكثيرين وجدوا التعامل مع إدارة بوش سهلاً للغاية. ولمَ لا؟ فالطابع الأيديولوجي ومنطق الأبيض والأسود منطق مسطح وبسيط لا يتطلب أي تفكير خلاق للتعامل معه. الخطورة في الواقع هي الإصرار على التعامل بمنطق بوش مع إدارة ليست أيدلوجية ولا تبني المطلقات، فأوباما برأجماتي حتى النخاع كما يتضح من كتاباته وأدائه السياسي، والبراجماتية فلسفة أمريكية بامتياز

لا تتوقف كثيراً عند أوجه الخلاف مع الآخرين، إنما تركز على ما يمكن فعله من أجل تحقيق المصلحة. ومثل تلك البراجماتية تعنى بالضرورة أن هناك جوانب في سياسات الإدارة الحالية لن تعجبنا بل وتضر بمصالحنا، وأخرى يمكن التعامل معها على أساس وحيد هو مصالحنا. لكن أليست تلك هي السياسة كما تعلمناها؟ أليست السياسة هي لغة المصالح؟

أليس الأهم في تلك المرحلة العصبية التي تعانى فيها أمتنا من الوهن أن نعمل عقولنا على الأقل من أجل تقليل الضرر لحده الأدنى، ونسعى بكل السبل لحماية مصالحتنا العليا؟

من هنا كانت هذه الدراسة، التي سعت لتقديم إسهام متواضع لعله يفيد في حماية مصالحتنا العليا، ولكن هذه الدراسة هي في النهاية اجتهاد بشري يخطئ ويصيب. ومن هنا فإنني أعتذر للقارئ مقدماً عن أي قصور يلحظه فيها. فالكمال لله وحده.

* * *

الهواش

١ انظر على سبيل المثال، المصري اليوم ٥ يونيو ٢٠٠٩ وابراهيم عيسى، الدستور ٧ يونيو ٢٠٠٩

2 David Frum, Obama's Small Muslim World, National Post, May 16, 2009 <www.aei.org/print?pub=article&pubID=100504&authors=...> June 7, 2009

3 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript, The Washington Post, June 4, 2009 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...> June 5, 2009

4 Thomas E. Patterson, We the People, (NY:McGraw-Hill Company, 2008), p. 444

5 United We Serve, White House Website, June 17, 2009 <www.whitehouse.gov/blog/United-We-Serve/> July 10, 2009

6 Shane Bauer, Iraq's New Death Squad, The Nation, June 3, 2009, <www.thenation.com/doc/20090622/bauer/print> June, 14, 2009

7 Tom Hayden, McChrystal's Rise: More Secrets, Less Daylight, The Nation, May 13, 2009 <www.thenation.com/doc/20090525/hayden2.print> May 15, 2009

8 Bob Woodward, The War Within, A Secret White House History, (NY: Simon and Schuster, 2008), p. 380

9 Tom Hayden, Understanding the Long War, The Nation, May 7, 2009, <www.thenation.com/doc/20090525/hayden/print> June, 14, 2009

١٠ انظر على سبيل المثال ردود أفعال النخبة المصرية في صحيفة الشروق، ٦ يونيو ٢٠٠٩ ص

٦٥

11 William Kristol and Robert Kagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers,

٨٠

Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, (San Francisco: Encounter Books, 2000), pp. 324-

12 Ibid, p. 12

13 Ibid

14 Ibid, p.16

15 Rami Khouri, A New Middle East or Rice's Fantasy Ride? Agence Global, July 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=948> Oct. 10, 2006

16 Biden in Lebanon Ahead of Key Elections, MSNBC, May 22, 2009 <www.msnbc.msn.com/id/30883584/> July 13, 2009

17 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. The Washington Post, June 4, 2009 <[www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...>">www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...>](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...) June 5, 2009

18 Jesse Holland, US House: End Terrorist Label for Mandela, Innovative Minds, May 8, 2008 <www.inminds.co.uk/article.php?id=10267> July 13, 2009

19 Ibid

20 Stephen Zunes, Kerry, Lieberam and the House Democratic Leadership Attach Dean, Common Dreams, Sept. 14, 2003 <www.commondreams.org/views03/0914-04.htm> July 6, 2009

21 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. Washington Post, June 4, 2009 <[www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...>">www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...>](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/04/AR20090604011...) June 5, 2009

22 AIPAC Letter Gets 329 House Signatures, JTA, May 28, 2009 <<http://jta.org/news/article/2009/05/28/1005474/aipac-backed-letter-gets-329-house-signatures>> July 16, 2009

23 Stephen Walt, Obama Meets the Lobby, Foreign Policy, July 16, 2009 <http://walt.foreignpolicy.com/posts/2009/07/16/obama_meets_the-lobby> July 17, 2009

٢٤ حوار الأستاذ / محمد حسين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

25 Transcript of Bush Speech, The New York Times, June 1st, 2002 <www.nytimes.com/2002/06/01/international/02PTEX-web.html> July 4, 2009

٢٦ حوار الأستاذ محمد حسين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

٢٧ للمزيد من التفاصيل حول تخلي الكونغرس بالكامل عن صلاحياته في عهد بوش انظر:

Thomas E. Mann and Norman J. Ornstein, *The Broken Branch, How Congress is Failing America and How to Get it Back on Track*, (New York: Oxford University Press, 2008)

28 Roger H. Davidson, Walter J Oleszek and Fances E. Lee, *Congress and Its Members*, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 2008) p. 309

29 Geoffrey Kemp, *Presidential Management of the Executive Bureaucracy*, in: Eugene Wittkopf and James M. McCormick, *The Domestic Sources of American Foreign Policy*, (Boston: Rowman and Littlefield Publishers, INC, 1999), pp. 157 - 172

30 Davidson, op.cit. P. 310

31 Ibid, p. 469

٣٢ انظر على سبيل المثال رد فعل الأستاذ محمد محمود الإمام في الشروق، يونيو، ٦ ٢٠٠٩ ود. محمد البلاجى، الامتحان الذى سقط فيه أوباما، الدستور، ٨ يونيو ٢٠٠٩

33 Norman G. Finkelstein, *The Holocaust Industry, Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering*, (London: Verso, 2003)

34 Duke Helfand, Professor's Comparison of Israelis to Nazis

Stirs Furor, Los Angeles Times, April 30, 2009 <<http://articles.latimes.com/2009/apr/30/local/me-professor30>> July 9, 2009

٣٥ محمد حسنين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

٣٦ انظر على سبيل المثال حازم البيلادى، الشروق، ١٣ يونيو ٢٠٠٩ وعمرو الشوبكى، المصرى
اليوم، ١١ يونيو ٢٠٠٩

37 Thomas R.Dye, Who's Running America? Institutional Leadership in the US, (NJ: Prentice-Hall,Inc., 1976), p. 9

38 Robert A. Dahl, The Concept of Power, Behavioral Science, no 2, 1957

٣٩ لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات القوية التى وجهت لهذه النظرية بل وتحولها إلى أيدىولوجية تخدم النظام السياسى، انظر: منارالشوريجى، الكوخرسالأمرىكى، المؤسسة المنوية عربيا، (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٣)، الفصل الأول

40 C. Wright Mills, The Power Elite, (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 279

41 Ibid, p. 287

42 Ibid, p. 290

43 Ibid, p. 296

44 Robert A. Dahl, A Critique of the Ruling Elite Model, American Political Science Review, vol.52, no 2, June 1958, pp. 463469-

45 Thomas R.Dye, op.cit., p. 12

46 Ibid, p. 49

47 Scott Shane, Cheney is Linked to Concealment of CIA Project, New York Times, July 12, 2009 <www.nytimes.com/2009/07/12/us/politics/12intel.html> July 13, 2009

٤٨ جلال أمين، لماذا ليس أوباما العمة، الشروق، ١٤ يونيو ٢٠٠٩

49 C. Wright Mills, op.cit., p. 281

٥٠ لمزيد من التفاصيل حول حركة أوباما، انظر: منار الشوربيجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨) الفصل التاسع.

51 See for example: Frank J. Gaffney, America's First Muslim President?, *The Washington Times*, June 9, 2009 <www.washingtontimes.com/news/2009/jun/09/americas-first-muslim-president/> July 13, 2009

52 Edward W. Said, The Other America, *Al Ahram Weekly Online*, March 20 - 26, 2003, Issue 630 <<http://weekly.ahram.org.eg/2003630//focus.htm>> Oct.16, 2004

* * *

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٣	أولاً : قراءة في الخطاب
١٣	١ - الرؤية الكلية (أنتم المشكلة)
٢٠	٢ - التفاصيل : أصوات أوباما الثلاثة
٢٠	صوت الإمبراطورية
٢٣	صوت البراجماتية
٢٩	صوت أستاذ القانون والناشط السياسي
٣٤	ثانياً : أهم الأفكار التي ناقشت الخطاب
٣٤	١ - الخطاب «حملة علاقات عامة»
٣٦	٢ - إلى ٤٢ شخصاً كتبوا الخطاب
٣٧	٣ - تغيير السياسة مكانه الكونجرس لا جامعة القاهرة
٤١	٤ - حديث المحرقة
٤٣	٥ - المؤسسة الحاكمة في أمريكا

٦٠	ثالثاً: ما العمل؟
٦٢	١- المستوى الرسمي
٧٠	٢- المستوى غير الرسمي
٧٧	خاتمة
٨٠	الهوامش